الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
جامعة زيان عاشور الجلفة
Université Ziane Achour DJELFA
كليـــــة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
المجلس العلمي للكلية

الرقم: 103/ م.ع.ك/ك.ع.إ.ع.ت.ع.ت الجلفة في: 19 ديسمبر 2020

مستخرج محضر اجتماع المجلس العلمي في دورته العادية رقم 2020/03

تبعا لاجتماع المجلس العلمي في دورته العادية لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المنعقد يوم **الثالث عشر من شهر ديسمبر، عام ألفين وعشرين**، عرض الملف التالي:

1. عرض الملف

قدم الأستاذ المذكور بالجدول أدناه مطبوعة بيداغوجية مرفقة بتقارير ايجابية، حيث كل مطبوعة بها تقريرين ايجابيين لخبير من داخل الكلية والخبير الثاني من خارج الجامعة، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	عنوان المطبوعة
قسم العلوم الاقتصادية			
01	د. طالبي ميسوم	أستاذ محاضر – أ-	محاضرات في السياسات الاقتصادية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد كمي

2. الرأي والتوصية

صادق المجلس العلمي على المطبوعة البيداغوجية للأستاذ المذكور بالجدول أعلاه.

المجلس العلمي للكلية

جامعة زيان عاشور بالجلفة
المجلس العلمي
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
رئيس المجلس العلمي للكلية
إنتاء: أ. د. تاوري محمد الطاهر

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

المكتبة
رقم : 102

اشهاد ايداع مطبوعة

الاسم واللقب : **ميسوم طالبي**

عنوان المطبوعة : **محاضرات في السياسات الاقتصادية**

قسم: **السنة اولى ماستر العلوم الاقتصادية**

التخصص: **اقتصاد كمي**

نسخة بتاريخ: 2021/2020

الموسم الجامعي : 2021 / 2022

مسؤول المكتبة

جامعة زيان عاشور بالجلفة
مكتبة الكلية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور – الجلفة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في:

السياسات الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة : سنة اولى ماستر

التخصص:. اقتصاد كمي

الاعداد:

الدكتور: طالبي ميسوم

أستاذ محاضر – أ–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة – الجزائر -

2021/2020

المحتوى :

المحتوى	الصفحة
مقدمة	1
دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	2
الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية	4
فصل : السياسة الظرفية في المدى القصير	6
1- مربع كالدور والاهداف النهائية للسياسة الظرفية	7
2- تطبيقات مربع كالدور carré magique	7
3- أدوات السياسة الظرفية	9
فصل : السياسة النقدية	10
1- تعريف	10
2- الأدوات الكمية للسياسة النقدية	11
3- العلاقة بين معدلات الفائدة ومعدلات التضخم	12
4- أدوات الأهداف الكمية	12
5- تأثير سعر الخصم على وسائل الدفع	13
6- عمليات السوق المفتوح	14
7- فاعلية 6- عمليات السوق المفتوح	15
8- الية الاحتياطي الاجباري " القصري "	16
9- الأدوات النوعية للسياسة النقدية	17
10-تطبيق عملي السياسة النقدية	20
فصل : سياسة الميزانية	23
1- تعريف	23
2- اهداف سياسة الميزانية	24
3- تطور سياسة الميزانية في الفكر الكنزي	25
4- تطور سياسة الميزانية في الفكر النيوكلاسيكي	27
5- الية عمل سياسة الميزانية	28
6- السياسة الضريبية في ضبط التضخم	29
7- الية الضرائب والفجوة الانكماشية	30
8- التفريق بين الية الميزانية والنقدية	31
9- التوفيق بين الاليتين	32

11-التمويل التقليدي وغير التقليدي	33
12-الاثار الإيجابية والسبية للتمويل التقليدي	34
13-تابع : موازنة الدولة وسياساته	36
1- المبادئ الأساسية لموازنة الدولة	37
السياسة لاقتصادية في المدي البعيد	40
تمهيد	
فصل : البحث العلمي	41
1- تمهيد	
2- البحث الأساسي	42
3- البحث التطبيقي	43
4- اهداف البحث والتطوير	45
5- البحث والتطوير في الجزائر	47
6- دور التعليم العالي في البحث العلمي	49
7- دور المخابر العلمية في الجزائر	50
8- المهام الخارجية للمحابر العلمية	51
9- عوائق البحث العلمي	52
10-دور ابحث العلمي في بعث التنمية	53
11-خلاصة الفصل	56
فصل : سياسة سعر الصرف	63
1- تمهيد	
2- العوام المؤثرة في سعر الصرف	64
3- تحديد أسعار الصرف	66
4- نموذج ماندل	67
فصل : سياسة التصنيع	71
1- تمهيد	
2- الصناعة في الجزائر	72
3- المحاور الكبرى لاستراتيجية التصنيع في الجزائر	73
4- سياسة التطوير الصناعي	74
5- أنواع الصناعات	76
فصل : ميزان الدفوعات	

1- تمهيد	
2- أهمية ميزان المدفوعات	79
3- مكونات ميزان المدفوعات	80
4- تحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل	81
5- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات	82
6- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	83
7- الاختلالات في ميزان المدفوعات	84
8- أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات	85
9- طرق اصلاح الاختلالات في ميزان المدفوعات	87
10-التدخل الحكومي لإصلاح الاختلالات في ميزان المدفوعات	89
11-تحليل المؤثرات في ميزان المدفوعات	90
12-تحليل تطورات الصادرات (200-2016)	91
13-تحليل تطورات الواردات (200-2016)	92
14-تطور وضعية ميزان المدفوعات (200-2016)	99
15-تحديد تطور ميزان المدفوعات (200-2016)	100
16-خلاصة الفصل	104

مقدمة :

نطلق على السياسات الاقتصادية مجموعة الإجراءات المنفذة من قبل السلطات العامة لتصحيح "الاختلالات" ،قصد توجيه النشاط الاقتصادي في المدى القصير او الطويل ، بهدف تصحيح وإعادة بعث النشاط الاقتصادي او تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، فاذا كان الاقتصاد هو علم الإنسان والاجتماع و التفاعلات بين العوامل الاقتصادية من حيث الحتمية ، التوقعات ، فان الثقة تلعب دورًا مهمًا في الديناميكيات الاقتصادية ، عدة نظريات اقتصادية تسعى وتبحث نحو فهم الواقع المعقد ، مما يجعلها تبحث في سياسات اقتصادية مختلفة للغاية. الاقتصادي بول ساموبلسون "Paul A. Samuelson" كثيرا ما ذكر ان المعرفة التجريبية لم تصل بعد الى حسم المناقشات النظرية ، من هنا نفهم انه لا توجد حقيقة مطلقة من حيث السياسات الاقتصادية ، بما أن الأمر كذلك ،فان اختيار النموذج النظري (من حيث السياسة الاقتصادية التي ستتبع) يجب أن يتم على أساس قرب فرضيات هذا نموذج مع خصائص البيئة الاقتصادية للبلد المنوط بتطبيق سياسة ما من حيث درجة الانفتاح ودرجة مرونة الاسعار وما إلى ذلك . على المدى القصير ، أي على مدى أقل من عامين ، فإن فان السياسات الاقتصادية الظرفية منها خاصة قد تتعلق بالتصحيحات الاقتصادية بالدعم المقدم إلى النمو ، وخلق فرص العمل ، واستقرار الأسعار ، والموازنة علاقات خارجية ، اما على المدى الطويل ، تظهر قضايا أخرى كحماية الكوكب واستدامة التنمية الاقتصادية، توزيع الدخل والثروة ، التوجه التنمية القطاعية للاقتصاد ، وتنشيط القوى الدافعة للنمو (الابتكار ، رأس المال البشري) ، حسن سير العمل الأسواق ، أهمية إدخال الاقتصاد الوطني في العولمة.

1- دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :

تجربة الكساد العظيم (1929- 1930): منذ القرن الثامن عشر ساد لدى الفكر الغربي ثقافة الحرية الاقتصادية ، وحرية الأسواق ، وسيادة السعر ، وقد دعم هذا الطرح المنظور الفكري الذي جاء به آدم سميث Adem smith ، في كتابه المعنون " بحوث في الطبيعة و أسباب ثروة الأمم [1]" الذي صدر سنة 1976 والذي جاء بفكرة " **اليد الخفية وتلقائية السوق في التوازن** " ، وساند هذا الفكر ، الطرح الذي جاء به جون باتيست ساي ، والذي يقول بأن : **العرض يخلق الطلب** ، كل هذا كان له الأثر المباشر في تراكم السلع والتفكير في العرض "المنتج " ، وإغفال التفكير عن الطلب ، وهو ما ولد الأزمات الاقتصادية ، حيث وصلت الى ازمة اقتصادية كل 10 سنوات في المتوسط ، إلا جعل المجال متاحا امام طهور نظرية جديدة على يد جون مينارد كنز[2] الذي قال بنظرية الطلب الفعال ، وبضرورة تدخل الدول في النشاط الاقتصادي .

---

[1] - recherches sur la nature et les causes de la richesses des nations

[2]- وقد طبقت نظرية كينز حول ضرورة تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية بنجاح في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى. ففي الولايات المتحدة طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة التي سعى من خلالها إلى تمكين الاقتصاد الأمريكي من مواجهة تداعيات الكساد العظيم، تلك السياسة التي عرفت باسم "الاتفاق الجديد" (New Deal)، وقد تضمنت هذه السياسة خططاً لزيادة الإنفاق العام في البنية التحتية من طرق وجسور وإنشاء شركات للتأمين ضد البطالة، وخفض معدلات الضريبة على ذوي الدخول المحدودة وزيادتها على الأثرياء، وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام.

وكان دور الدولة المتوازن في النشاط الاقتصادي في اليابان وتايوان وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، أحد الأسباب التي أدت إلى "المعجزة الاقتصادية" التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين. فقد رفضت حكومات تلك البلدان آنذاك الأفكار والتوصيات النيوليبرالية، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، واتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية المعدة للتصدير. وينطبق الأمر نفسه على بلدان ما يسمى "الموجة الثانية" من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام.

فالنظام التجاري الكوري الجنوبي، مثلاً، اتبع ما يسمى "سياسة التجارة الحرة الواقعية"، التي تجمع بين الحماية الشديدة ضد الواردات والدعم القوي للصادرات، والتي هي في الواقع سياسة حمائية فعلية، وتنتهج الصين اليوم سياسة مشابهة لها، تتضمن فرض ضوابط على الواردات وقيوداً على الأسعار وعلى حركة رأس المال.

وقد ظلت أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين. وقد تعزز هذا الاتجاه كذلك بآراء اقتصاديين ينتمون إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة الذين تبنوا الدعوة لامتداد دور الدولة ليشمل البعد الاجتماعي، بما عُرف بدولة "الرفاه الاجتماعي"، وتمثلت الحجة الاقتصادية وراء ذلك في تصويب فشل آليات السوق من ناحية، وضمان توزيع للدخل أكثر عدالة وإنصافاً من ناحية أخرى.

من جانب آخر شهد النظام الرأسمالي الحر العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كانت جذورها كامنة في خصائص وآليات عمل السوق(2)، وأضحت التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي ما بين انتعاش وانكماش ثم ركود ثم كساد، من الأمور المعتادة، وربما تكون قد خفتت حدة تلك التقلبات مع تطبيق السياسات الكينزية في أعقاب الكساد الكبير، أي في ظل شيوع سياسات تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي لضبط حركة الأسواق والتعويض عن فشلها في استعادة التوازن، إلا أنه مع التراجع عن هذه السياسات منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وكذلك التراجع عن مفهوم دولة "الرفاه الاجتماعي" وظهور فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبروز ظاهرة العولمة، عادت هذه التقلبات للظهور بشكل أكثر حدة، وتكررت الأزمات على فترات متقاربة مع اشتداد وطأتها(3). ولقد قدمت الأزمة المالية العالمية اختباراً جديداً للعديد من المبادئ التي قام عليها نظام السوق، وتحديداً لتلك الآليات المستندة إلى "اليد الخفية" أو اقتصاد "دعه يعمل دعه يمر"، وبرهنت في الوقت ذاته على الاحتياج إلى الدولة لتمارس دوراً نشطاً وأكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي.

مركز المستقبل – أسباب ومظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة: https://futureuae.com.

2- الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية

قبل التحدث عن الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية نعرج على اهم تعاريف السياسة الاقتصادية **انتقينا منها التعريفين التاليين ، كما لم ننسى تعاريف Tinbergen الذي يذكر ان هناك السياسة الاقتصادية المعيارية والواقعية ، وقد اكتفينا بتهميشها تعميما للفائدة** [3] ، وقد ذكلا ذا كله في كتابه الموسوم بالسيسة الاقتصادية والذي انتجه وصدر سنة 1956م ، ين حدد فيه الخطوات التي يتم من خلالها تمصيل وتطبيق السياسة

---

[3]- السياسة المعيارية : politique normative : تعتبر مساهمة تنبرغن Tinbergen j من المساهمات الرائدة في هذا المجال التي عرضها في كتابه المعنون " السياسة الاقتصادية " نشر سنة 1956م ، حيث حدد فيه خطوات تمثيل السياسة الاقتصادية على ارض الواقع وهي كالتالي :

- تحديد الاهداف من خلال دالة الرفاه الاجتماعي fonction de la protection sociale حيث يعمل متخذ القرار على تعظيمها ومن خلالها يتم تحديد الاهداف .
- يجب تحديد ادوات السياسة الاقتصادية من تحقيق الاهداف
- ان يكون لمتخذ القرار نموذج اقتصادي يربد بين الادوات والأهداف
- يعتبر هدفي التشغيل الكامل والتضخم الصفري من الاهداف المقبولة بشكل واسع
- اما في مجال السياسات فتعتبر كل من السياسة النقدية والمالية هما المعول عليهما ، وTinbergen يعتمد مبدأ ربط كل هدف بأداة سياسة ومن ثم يمتخذ القرار هذه الطريقة لها اكبر الاثر في تحقيق الهدف المنشود وهو ما يعرف بـمنهج " تصنيف السوق الفعال " classification efficace du marché المقترح من R. Mundell
- في حالة مااذا كان عدد الاهداف اكبر من الوسائل ، في هذه الحالة لا يمكن تحقيق كافة الاهداف آنيا . وعليه لا بد من المفاضلة بين الاهداف وهو ما يولد لدينا "دالة الخسارة الاجتماعية " la fonction de perte sociale التي من خلالها تتحدد التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيمة المثلى للأهداف .
- نقد Lucas للنظرية المعيارية لـ Tinbergen جاء في اواسط ، وكان هدا في اواسط السبعينات ،يرى بان هناك علاقات كمية مستقرة مابين أهداف و ادوات السياسة الاقتصادية ،وطبقت هذه الفكرة من خلال نموذج اقتصادي كلي متشعب يري لوكاس انه لا يمكن تطبيق مثل هذه النماذج في حالة التغير الحاد في س ق للحكومات ، بمعنى انها قد تفشل في معالجة التوقعات رغم هذا ما يزال نقد لوكاس محل نقاش .
- 2 – **السياسة الاقتصادية الواقعية** : فهي تهتم بالسلوك الفعلي لمتـخذي القرارات السياسات الاقتصادية ، ولكي نستطيع التفريق بين المعيارية والواقعية في **السياسة الاقتصادية الواقعية** ، لا من فهم من ان من يتخذ القرارات هم جهات مختلفة وليسوا كيان واحد (مركزية ولا مركزية ومحلية).

الاقتصادية على ارض الواقع من حيث تحديد الأهداف التي تنتهي الى دولة الرفاه التي تكلم عليها كينز سلفا .

- **تعريف السياسة الاقتصادية[4]01** : هي مجموع تدخلات الادارة العمومية في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق اهداف ما ، حيث تمكنها هذه الاهداف من تصحيح الاختلالات

- **تعريف السياسة الاقتصادية 02 :** هي مجموع الاجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية قصد توجيه النشاط الاقتصادي في المدى القصير او الطويل ، بهدف تصحيح وإعادة بعث النشاط الاقتصادي او تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية

- تعليق على التعريفين :

التعريف الاول يذهب الى تدخل الادارة التي تمثل السلطة الحاكمة في النشاط الاقتصادي قد تحقيق الاهداف المسطرة حيث تمكنها هذه الاهداف المتنوعة من تصليح الاختلالات التي يمكن ان تقع اثناء التطبيق او تغفل اثناء التنظير، اما التعريف الثاني فهو يتكلم عن الاجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية قصد توجيه النشاط الاقتصادي في المديين القصير والطويل تصحيحا وبعثا وتعديلا للهياكل الاجتماعية منها والاقتصادية.

1-2 الاهداف الاقتصادية في المدى القصير :

تطبق سياسة اقتصادية ظرفية: النمو ، استقرار الأسعار التشغيل الكامل، التوازن الخارجي

2-2 الاهداف الاقتصادية في المدي البعيد :

[4] - La politique économique 01:est l'ensemble des interventions des administrations publiques sur l'activité économique pour atteindre des objectifs. Ces objectifs permettent de corriger les déséquilibres. Wikipédia

تطبق سياسة اقتصادية هيكلية : التماسك[5] ، العدالة الاجتماعية ، تحسين المستوى المعيشي

- كيف يمكن ان نجمع بين الاهداف على المدى القصير والأهداف على المدى البعيد ؟

مثال :

اذا تكلمنا مثلا على استقرر الاسعار في المدي القصير يمكن قياسه بمؤشر معدل التضخم[6] ، وإذا كان معدل التضخم منخفضا ، فيمكن اسقاط هذا على هدف المدى البعيد ونقول هذا يعني ان هناك تحسن في المستوى المعيشي ، والقدرة الشرائية للمستهلكين محمية . خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المحدود الثابت .

ملاحظة : هناك اهداف كثيرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية في المدى القصير ويمكن حصرها في مربع السحري لكالدور[7] ، الذي يتحرك بثنائية النمو مع ثبات الاسعار ، وثنائية التشغيل والتوازن الخارجي

ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية في النقاط التالية :

1- ضمان الرفاهية الجماعية Assurer le bien-être collectif
2- تحسين مستوى المعيشة Améliorer le niveau de vie
3- التقليل او الحد من عدم المساواة Réduire des inégalités
4- السهر على استقرار ومصالح الاقتصادية للبلاد Veiller a la stabilité et aux intérêt économiques du pays

[5] Cohésion économique et sociale est un concept de la construction européenne. Il est basé sur l'idée que pour créer, maintenir et développer des politiques communes effectives, il faut des développements économiques homogènes dans les différentes régions qui composent l'Union européenne.
[6] Indice des prix a la consommations
[7] Carré magique de Nicholas Kaldor

فصل : السياسة الاقتصادية في المدي القصير

1- **السياسة الظرفية**[8] :

هي تلك السياسة التي هدفها العمل على التقلبات الاقتصادية في المدى ألقصير وتكمن عموما في التوازنات الاقتصادية الاربع الكبري والملخصة في مربع كالدور Nicolas Kaldor " .

- معدل نمو اقتصادي هادف ، والذي يمشي بالتقابل مع المعدلات التضخم فمرة تكون العلاقة بينهما طردية للضرورة المرحلة ومرة تكون عكسية لاسباب داخلية واخرى خارجية .
- ثبات الاسعار، ونقصد به وضع ميكانيزمات للتحكم الفعال في التضخم ، وهذا الاخير ليس مذموما دائما ولا بالمحمود حسب الظرف الذي تمر به البلاد ، وان كان خبراء الاقتصاد كلهم يجمعون على ضرورة العمل والسهر بميكانيزمات احترافية لضرورة الحد منه والتحكم فيه[9] .
- العمالة ويقصد بها محاربة البطالة باليات معلومة مثلا : العمل على تخفيض الضرائب الذي يؤدي بدوره الى زيادة التوظيف على مستوى المؤسسات الوطنية وهو ما يعمل على تحيض معدلات البطالة مما يرفع من القدرة الشرائية التي تؤدي الى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة الطلب الكلي وهنا يجب على الدولة توظيف اليات نقدية ومالية للحد من خطر التضخم .
- التوازن الخارجي و يمكن الوصول الى التوازن الخارجي وذلك بالتحكم التصاعدي في الواردات من كل الاحجام وذلك بالعمل بسياسة الاحلال منذ الوهلة للاولى للبرامج التنموية للحكومات .وما يعنى به التوازن الخارجي عند كالدور تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهنا تستخدم
- اولا: السياسة النقدية في عالج اختلال ميزان المدفوعات والعودة به الى حالة التوازن ثانيا: استخدام سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات : ان اتجاه السلطات النقدية الى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الاهداف المتعلقة بالاقتصاد الداخلي

---

[8] - Politique conjoncturelle : politique dont l'objectif est d'agir sur les fluctuations économiques (court terme)

[9]- رمزي زكي ، Crozet Y., Inflation ou déflation, Nathan, Paris, 1994.،

شكل 01: منحنى المربع السحري لكالدور :

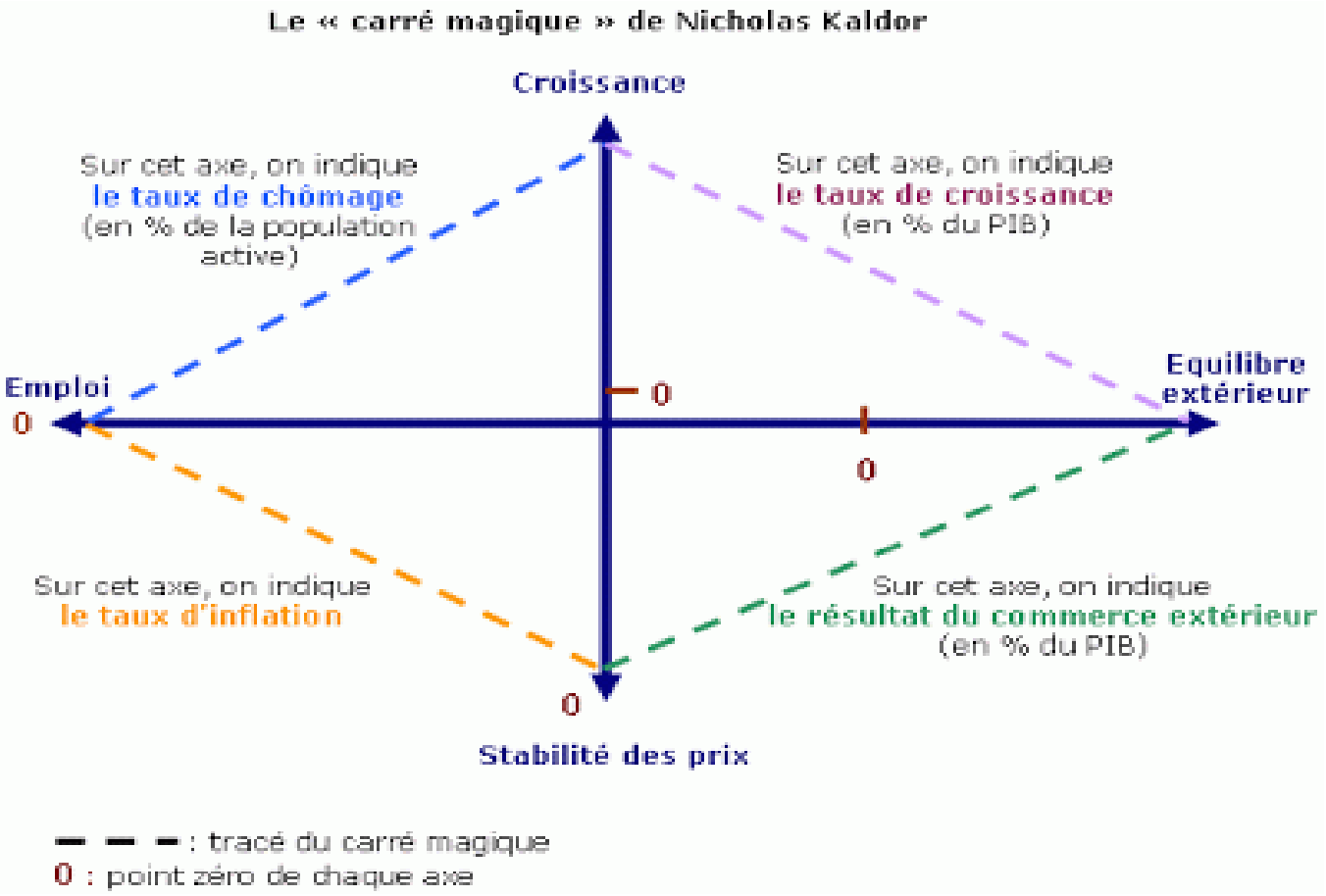

ملاحظة عامة : كلما توسع مربع كالدور كان احسن بالنسبة للبلد محل الدراسة ، وكلما صغر نحو الداخل كان اسوأ

- **يمكن شرح ماجاء في المنحنى اسفله لكالدور Nicolas Kaldor كما يلي :**
- على مستوى محور التراتيب نجد اولا النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل النمو الاقتصادي ، بنسبة PIB% الحقيقي ، حيث تهدف السياسة لاقتصادية للحكومات من خلال السياسة الظرفية تحقيق نمو اقتصادي اكبر من معدل التضخم
- في الاسفل دائما على مستوى محور التراتيب نجد ثبات الاسعار stabilisation des prix ، المفسرة بمعدل التضخم المعبر عليه بـ IPC%[10] ، حيث يعمل الاعوان الاقتصاديون على محاربته .

[10] - IPC : indice des prix a la consommation

- اما على مستوى محور الفواصل نجد على اليسار، الهدف هو تحقيق التشغيل التام ، مقاسا بمعدل البطالة[11] بنسبة مئوية % مجموع البطالين من مجموع القوة العاملة النشطة ، حيث تسهر الحكومات بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى خلق مناصب شغل سواء في القطاع الخاص او العام.

اما على اليمين نجد محور التوازن الخارجي ، نرصده من خلال رصيد ميزان المدفوعات بنسبة % من PIB

2- **تطبيق مربع كالدور على كل من المغرب وتونس** :

بالنسبة للرسم ادناه فهو يخص كل من المغرب وتونس ،الملاحظة الاولية نلحظ ان مربع المغرب هو اكثر مساحة من مربع تونس ، بالنسبة للمحو العمودي والذي يمثل النمو الاقتصادي والتضخم نلحظ ان معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه السنة محل الدراسة ، المغرب حقق معدل نمو 4.2 % بينما تونس حققت معدل نمو اقتصادي 1.8 % ، اما بالنسبة لمعدل التضخم فالمغرب اقتربت من 1% بينما تونس فمعدلها اقترب من 5.9 % ، اما بالنسبة لمعدل البطالة فنجد ان المغرب قد وصل الى 8.5 % ، بينما تونس فقد حققت 15.3 % ، وبالتالي فان نسبة البطالة في تونس هي اعلى منها في المغرب بنسب 55.55 %، اما بالنسبة لميزان المعاملات الجارية (BTC[12]) ، نسجل فيه عجز بالنسبة للمغرب بـ -7.6 % ، اما بالنسبة لتونس فقد وصل الى - 8.9 % .

خلاصة القول الاقتصاد المغرب هو احسن حالا من الاقتصاد التونسي إلا ان كلاهما يعانيان من التبعية الى الخارج ومن مديونية عالية .

[11] - Le taux de chômage officiel en Algérie s'est établi à 11,4% en mai 2019, ONS, Le taux de chômage est le nombre de chômeurs (selon ces critères) divisé par le total de la population active multiplié par 100

[12] - solde de la balance des transactions courantes en % du PIB

الشكل 02: مقارنة الاقتصاد المغربي من خلال مربع كالدور

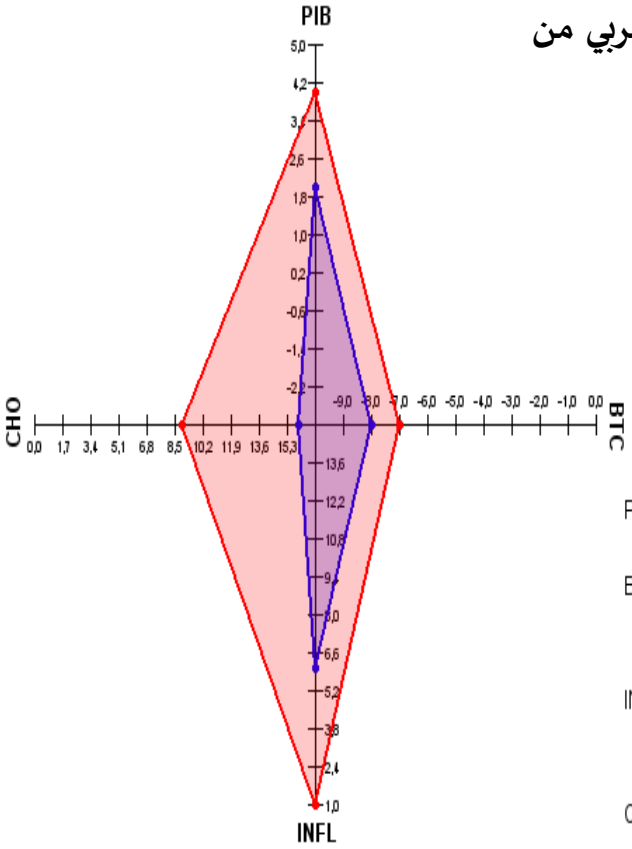

PIB = taux de variation du PIB en volume (%)

BTC = solde de la balance des transactions courantes en % du PIB

INFL = taux de variation de l'indice des prix à la consommation (%)

CHO = taux de chômage (%)

3 أدوات السياسة الظرفية في المدي القصير

أولا : السياسة النقدية :

- السياسة النقدية هي من الأدوات الأساسية للسياسة الظرية على المدي القصير حيث تكون من صلاحيات البنك المركزي الذي يفعلها وفق الوضع والظرف الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد الوطني .

تعريف السياسة النقدية :

تعرف بانها مجموعة الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود ، وتعرف بمجموعة التدابير من قبل السلطات النقدية قصد التأثير على النشاط الاقتصادي.

أدوات الرقابة في السياسة النقدية : هناك رقابة كمية و رقابة نوعية

الرقابة الكمية ونجد فيها: سعر الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي

I. الأدوات التقليدية او الكمية les instruments quantitatives

مقدمة :

- **تعريف الاهداف الوسيطية :**

هي عبارة عن متغيرات اقتصادية والتي من خلالها نحقق الاهداف النهائية للسياسة النقدية ومن ثم السياسة الاقتصادية ،في النهاية هي اهداف كمية .

- **الاهداف الكمية les objectifs quantitatifs:**

انها تتعلق بتطور المجاميع النقدية[13] ، بمعنى فيما يخص مختلف مؤشرات الكتلة النقدية التي تدور في الاقتصاد الهدف بالنسبة للسلطات النقدية والمتمثلة في البنك المركزي ، وضع معدل نمو من اجل الزيادة السنويـــــة للكتلة النقدية خلال السنة .

[13] - les agrégats monétaires : M1 : Cet agrégat regroupe les pièces et les billets en circulation, et les dépôts en compte-chèques. ,M2 : ,M3 , lire : Christian bordes , **la politique monétaire**, collection repères , éditions la découverte , paris,2007,p79

السلطات من اجل تحقيق هذا الهدف ، سوف تستنفذ كل الوسائل السياسة النقدية التي هي تحت يدها من اجل ان لا تتجاوز الكتلة النقدية المستوى المحدد سلفا . وعليه فان السؤال الذي يطرح.

كيف يراقب البنك المركزي تطور الكتلة النقدية كي لا يكون هناك تضخم او انكماش ؟ الجواب على هذا السؤال يكون كالتالي يمكن للبنك المركزي ان يراقب تطور الكتلة النقدية من خلال مراقبته لـ M1و M3[14] ، في كل الحالات سواء كانت حالات ركودية او تضخمية ، فدائما فامكان امين الخزين او محافظ الخزينة الذي له الدور الفاعل ي تتبع السيولة النقدية في السوق النقدية بين البنوك وكذلك تيير جميع المحافظ المالية بالنسبة للعملاء المهمين وذلك من خلال تدخله في السوق المالية التي تعنى البورسة المحلية او الخارجية

فيكون من خلال ممثليه اما مشتريا للاسهم والسندات او بائعا . ففي حالة اقتصاد راكد يتدخل البنك المركزي[15] من اجل تنشيط الاقتصاد وذلك عن طريق سلسلة من التسهيلات القرضية ، قصد حفز الاعوان الاقتصاديين وفي حالة ازدهار اقتصادي بمعنى حالة انتعاش ، فهذا يعني وجود كتلة نقدية فائضة تدور خارج عجلة الاقتصاد وهـــو مايجعل البنك المركزي يتدخل من اجل امتصاص هذا الفائض ، هذه العلاقة التدخلية للبنك من اجل مراقبة الفائض المالي هي من مهام البنك المركزي يمكن ان نلخصها في العلاقات التالية حسب وضعية الاقتصاد :

---

[14]- **مجمعات M1** : ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي، وتشمل المتاحات النقدية كل من :

– الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة : وهي التي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الأعوان غير الماليين.

– مختلف الودائع تحت الطلب : وهي الودائع المفتوحة لدى كل من البنوك التجارية والخزينة العامة والمؤسسات البريدية لفائدة الأعوان الغير الماليين.

مجمعات M2: يشمل هذا ا مع كل من مجمع المتاحات النقدية وكذا الودائع لآجل وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا ا موع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد، وبين الحصول على سيولة نقدية، ويضم هذا ا مع كل من :

- مجمع المتاحات النقدية M1: و هي الذي تم تحديد مكوناته سابقا.

– أشباه النقود : وهي ممثلة في مجموع الودائع التالية :

 الودائع ذات أجل استحقاق محدد : وهذا الأجل يكون محدد مسبقا بين البنك والزبون.

 الودائع بإشعار أو بإخطار: وهي التي تستوجب تقديم طلب بالسحب و ذلك قبل فترة زمنية من تاريخ عملية السحب. سندات الصندوق ، الودائع الدفترية

مجمعات M3 = M1+M2 + الودائع لدى صناديق الادخار والتوفير. سندات الخزينة.

-

[15] -Les instruments de la politique monétaire. Pour réguler la quantité de monnaie en circulation, les autorités monétaires disposent de deux types d'instruments : les moyens de contrôle direct (encadrement du crédit) et les moyens de contrôle indirect (réescompte, open market, taux directeurs), https ;//www.senat.fr,eco,ec-04_mono

العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل التضخم :

هناك علاقة جد قوية بين المعدلين ، فكل انخفاض في معدلات الفائدة تسمح بزيادة في الاسعار والعكس صحيح

العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم:

التضخم عادة ما ينظر اليه على انه متغير داخلي او خارجي تابع للنمو الاقتصادي بمعنى ان التضخم المالي او الاقتصادي هو عنصر سلبي ملازم دائما لعملية النمو الاقتصادي ، غير ان التضخم الذي يعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، هو في اغلب احواله عبارة عن مؤشر لوجود نمو اقتصادي ، وكل زيادة في المداخيل بدون تضخم لا تعبر عن وجود نمو اقتصادي" une hausse des revenus sans inflation pas de croissance "

-للأهداف الكمية في السياسة النقدية أدوات يطبقها البنك المركزي نذكر منها التالي :

- **اولا: سعر إعادة الخصم taux de réescompte :**

هو الثمن الذي يتقاضاه BC نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للمصارف التجارية ، او نظير القروض التي يقدمها BC مباشرة الى البنوك التجارية.

شرح :

إعادة خصم الأوراق التجارية réescompte عندما تتراكم الأوراق التجارية عند البنوك التجارية ويكون محتاج هذا الأخير الى سيولة مالية يتوجه الى البنك المركزي من اجل الحصول على النقد فيعيد ب م خصم الوراق التجارية بمعدل جديد ونقد مسلم الى ب تج ونفس الشيء يقال في حالة ما اذا كان البنك التجاري محتاج الى سيولة فالقرض الذي يأخذه من BCيكون بسعر فائدة هو نفسه في حالة إعادة الخصم.

- **تأثير سعر الخصم على السوق :**

كل رفع في سعر الخصم يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاقتراض مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة على قروض العملاء وهو ما يؤثر سلبا على طلب الائتمان "انكماش في الطلب على الائتمان " . هذا يعني انه سوف يحدث انكماش فيما يخص طلب القروض من طرف العملاء

(أصحاب المصانع لا يتوسعون في مساحات انتاجهم وانما يؤجلون كل عملية فرضية ، مستوردي السيارات كذلك .

- **تأثير سعر الخصم على وسائل الدفع (كمية السيولة):**

ان رفع سعر الخصم يدفع المصارف الى تحويل الأوراق التجارية والاذونات الموجودة بحوزتها الى احتياطيات وهو ما يؤدي الى انخفاض قدرة المصارف على منح القروض ، وهو ما يصل بنا الى ظاهرة انكماش الودائع.

شرح : هنا البنوك التجارية لا تلجا الى عميات خصم الأوراق المالية لان سعر الخصم مرتفع وبالتالي تلجا الى تأجيل الخصم وانتظار اجال استحقاق مقابل الأوراق المالية وهو ما يسمى بعدم تسييل الوراق المالية وبالتالي تنخفض قدرتها على الإقراض وهو ما يؤدي الى انكماش الودائع في نهاية المطاف.

- **كيف يستعمل سعر الخصم** ؟

➢ **في حالة ركود:**

يخفض البنك المركزي من سعر الخصم مما يؤدي الى وفرة الأرصدة النقدية للمصارف بتكلفة منخفضة وهو ما يؤدي الى توسع في الإقراض الائتمان نتيجة انخفاض أسعار الفائدة الذي تتقاضاه المصارف وهو ما يؤدي في الأخير الى زيادة الاستثمار.

➢ **في حالة تضخم** :

يلجا البنك المركزي في هذه الحالة الى رفع سعر الخصم مما ينجم عنه الحد من توفر الأرصدة النقدية لدى المصارف نتيجة ارتفاع سعر الخصم وبالتالي الحد من الائتمان المصرفي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ، وبالتالي انخفاض كمية النقود الممنوحة للعملاء مما ينحم عنه انكماش في الاستثمار والانفاق الاستهلاكي.

➢ **نقاط ضعف أداة سعر الخصم** :

- اذا كان لدى المصارف التجارية ارصدة نقدية كبيرة ولا تحتاج ان تقترض من.BC وهو بالتالي ما يؤدي الة تقليل فاعلية أداء هذه الأداة.

- اذا استطاعت المصارف ان تنقل عبء ارتفاع أسعار الفائدة الى الزبائن، هنا نلاحظ ان هذه الوسائل لا تعمل للحد من القروض بل بالعكس زادت فزاد الاقبال على القروض من العملاء بعض المشروعات تكون تكلفتها ضخمة جدا وتكلفة سعر الفائدة مقابل الاتمان تمثل نسبة صغيرة جدا من تكاليف المشروعات وبالتالي فان هذه الأداة لا تعمل وبالتالي تكون غير فعالة في الحد من الإقراض

- مقابل الاتمان تمثل نسبة صغيرة جدا من تكاليف المشروعات وبالتالي فان هذه الأداة لا تعمل وبالتالي تكون غير فعالة في الحد من الإقراض.

- في ظروف الانتعاش الاقتصادي اين ترتفع الأسعار والارباح بدرجة كبيرة عن تكلفة التمويل وهو ما يجعل رجال الاعمال في منئا من الخوف من زيادة سعر الخصم ف 5% لا تقابل امام 40% نسبة ربح من المشروع المتوقع إنجازه بعد التمويل.

- ضيق سوف النقد كما هو الحال عندنا في الجزائر وعدم اعتياد رجال الاعمال على الخدمات الائتمانية . وعليه فان العمل بقاعدة سعر الخصم من اجل الحد من الائتمان والحد من التضخم هي الية تعمل بشكل فعال اين يكون سوق النقد فعال ومنافس.

- ضيق سوف النقد كما هو الحال عندنا في الجزائر وعدم اعتياد رجال الاعمال على الخدمات الائتمانية . وعليه فان العمل بقاعدة سعر الخصم من اجل الحد من الائتمان والحد من التضخم هي الية تعمل بشكل فعال اين يكون سوق النقد فعال ومنافس .

ثانيا : عمليات السوق المفتوحة: opérations d'open market (OOM)

تعني دخول BC سوق الأوراق المالية بائعا او مشتريا سندات حكومية " اذونات الخزينة " بغرض التأثير في الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية وبالتالي التحكم في قدرتها على ضخ النقـــود

✓ **كيفية عمل هذه آلية السوق المفتوحة :**

- **حالة وجود ركود récession :**

في هذه الحالة يقوم البنك المركزي **بشراء** الأوراق المالية بسعر فائدة مغري مما يؤدي الى ارتفاع الاحتياطيات النقدية مما ينجم عنه توسع في القاعدة النقدية عندها يتوسع العرض

النقدي نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار الفائدة وعندها يكون هناك توسع في الائتمان " الإقراض" وفي هذه الحالة سوف ينتعش الاقتصاد فيزيد الاستثمار والاستهلاك والإنتاج وبالتالي يرتفع الدخل الوطني.

✓ **حالة وجود تضخم inflation** :

في هذه الحالة يقوم البنك المركزي **ببيع** الأوراق المالية بسعر فائدة مغري" مناسب" مما يجعل البنوك التجارية تقبل على شراء الأوراق المالية مما يسفر عنه انخفاض في الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية فيحصل عندها انكماش في القاعدة النقدية بمعنى ام البنوك التجارية لا يمكنها في الحالة الإقراض ويسمى بالنقص في العرض النقدي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي ينكمش

✓ **فاعلية عميات السوق المفتوحة** :

لابد من توفر سوق مالية متقدمة ومنظمة كي تستوعب عمليات البيع والشراء على نطاق واسع

- وجود تسهيلات ينكيه من الدخول السهل الى مواقعها والتكافؤ في الحصول عن المعلومة
- نظرا لتخلف الدول العربية عموما من ضيق كفاءة الأسواق المالية وضعف الوعي المصرفي وهو ما يجعل من هذه الوسيلة بعيدة عن الوصول الى الزبائن سواء كانوا حقيقين او معنويين

ثالثا: نسبة الاحتياطي الالزامي :taux de réserve obligatoire

وهي تعبر عن الحد الأدنى من نسبة الودائع التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها اجبارا لدى البنك المركزي . كيفية عمل هذه الآلية:

✓ **في حالة وجود تضخم** :inflation

في هذه الحالة يرفع BC نسبة الاحتياطي الالزامي مما ينجم عنه تخفيض في السيولة لدى البنوك التجارية حيث تمسك هذه الأخير عن الإقراض وتعمل على استدعاء مقترضاتها وهو ما يجعل من حجم الائتمان ينخفض وبالتالي يقل المعروض النقدي مما ينجم عنه التقليل من التضخم ونقص النشاط الاقتصادي .

مخطط السوق المفتوحة بآلية بيع الأوراق المالية قصد الحد من التضخم

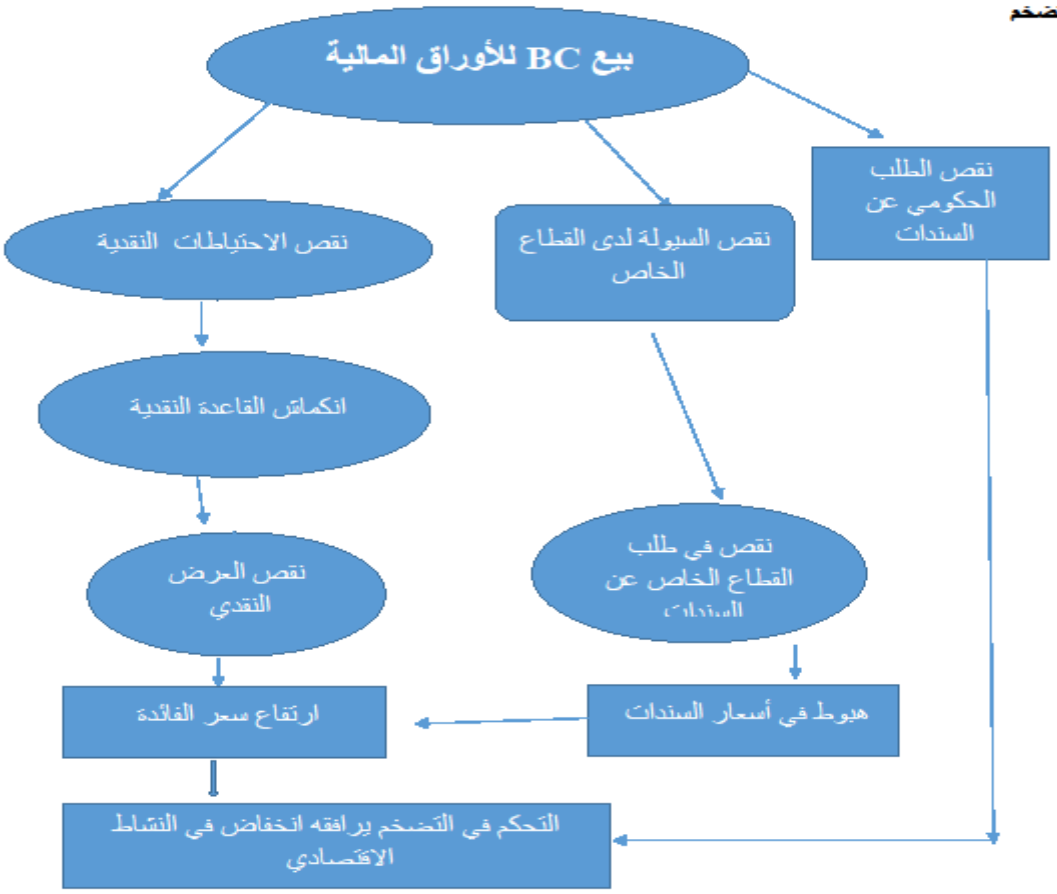

مثال BC : يعطي أوامر الى البنوك التجاري بضرورة الرفع من نسبة الاحتياطي الالزامي من 10% الى 20% وبالتالي عند إيداع 10000دج ، نسبة الاحتياطي الالزامي تتحــول من مبلغ الإيداع 10% الذي ينتج 1000دج يكون نسبة الاحتياطي الالزامي الجديد من 20% يساوي 2000دج.

✓ **في حالة الركود**:récession

في هذه الحالة يخفض BC نسبة الاحتياطي الالزامي مما ينجم عنه زيادة في السيولة لدى البنـوك التجارية مما يجعلها تتوسع في عمليات الإقراض للمتعاملين الاقتصاديين حيث يقبل هؤلاء عن الائتمان وعندها يزداد العرض النقدي وبالتالي يحدث انعاش وازدهار اقتصادي والخروج من دائرة الركود.

✓ **فاعلية آلية الاحتياطي الاجباري** :

هي الأداة الأكثر فاعلية في مدى التحكم في السيولة زيادة ونقصانا لدى البنوك التجارية لان BC بهذه الوسيلة يكون له تأثير مباشر . وهي مناسبة للدول النامية نظرا لتأثيرها المباشر وضعف الأدوات الأخرى

II. الأدوات النوعية les instruments qualitatives :

1- الائتمان المصرفي التمييزي :

2-1- طالبوا القروض من اليتامى والطلاب الجامعيين والارامل يحصلون على قرض بسعر فائدة مخفض

2-2- التمييز في اجال سداد القروض وبكون بالنسبة لمن يقترض للبناء لنفسه يحصل على اجل سداد 10-15 سنة ، اما من يبني مجمعا سكنيا في نشاط المقاولات فاجل سداده من 2-3 سنوات

شكل04: مخطط جامع لأدوات السياسة النقدية

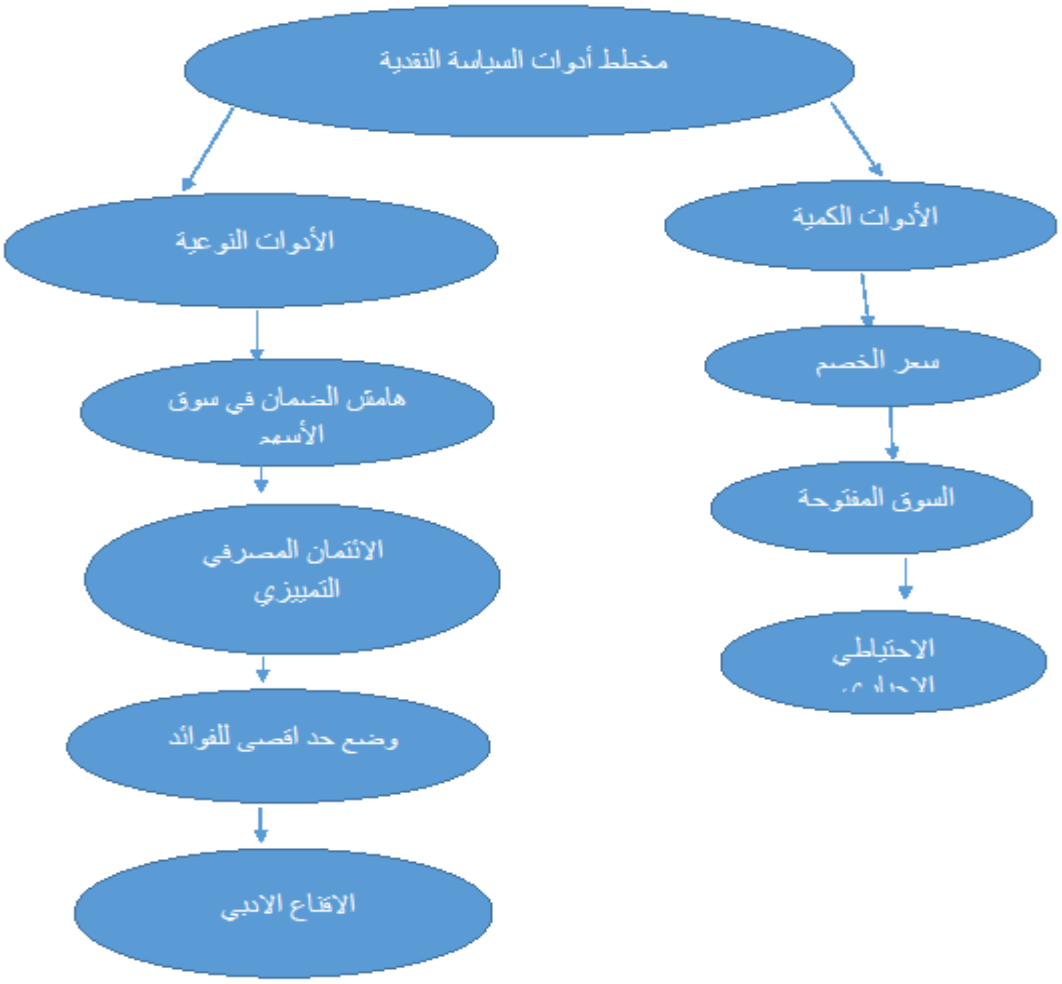

3-2- **التمييز في الحصص الائتمانية :**

الحكومة تضع قيود لإلزام المصارف بألا تقل القروض الممنوحة لمشروعات في مناطق نائية او فقيرة عن نسبة معينة من مجموع الائتمان الممنوح للعملاء خلال السنة بمعنى ان السلطات العاليا تلزم البنوك التجارية بضرورة تخصيص نسبة من قروضها السنوية في مناطق الظل في الضواحي من اجل تحقيق التماسك الاجتماعي .

فرض حد اعلى لفوائد المصرف التجاري:

2- **فرض حد اعلى لفوائد المصرف التجاري** :

قد تتنافس البنوك التجارية من اجل جذب مدخرات الافراد فترفع من سعر الفائدة الى مستويات عالية ، عندها يتدخل البنك المركزي مقيدا هذه الحركة حتى لايضر بتمويل المشروعات التنموية ذلك لان كل رفع مبالغ فيه في اعار الفائدة هو مربح بالنسبة للمدخرين ومضر بالنسبة للمستثمرين وبالتالي هو معيق لمسار التنمية المحدد من طرف الحكومات.

3- **الاقناع الادبي** :

قد يتفاوض البنك المركزي مع البنوك التجارية الكبرى لوضع سياسة ائتمانية متوازية ويكون هذا اكثر فعالية من إلزام هذه الأخيرة بتعليمات وأنظمة قد تغفل عن بعض التفاصيل التي تظهر بالتفاوض بين السلطة النقدية وإدارة المصارف التجارية .

5- **هامش الضمان في سوق الأسهم :**

هو النسبة من التكاليف شراء الأسهم التي يسددها المشتري نقدا على ان يستكمل الباقي بقرض مصرفي او تسهيلات ائتمانية.

مثال :

اذا كان هامش الضمان 40% ويرغب شخص ما في شراء اسهم بقيمة 10000الاف دج يكفي ان يكون لديه 4000الاف دج فقط والباقي يستكمله البنك كتسهيلات اما اذا كان الهامش 70% ففي هذه الحالة على الشخص احضار 7000 دج على ان يمول الينك البقي المقدر بـ 3000 دج كقرض.

تطبيق على السياسة النقدية :

❖ **السياسة النقدية حالة التوسعية**

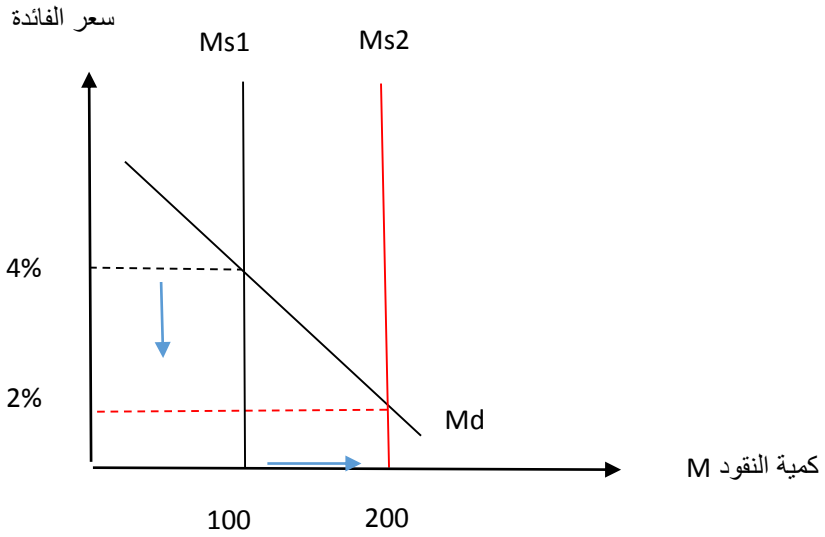

- عندما كان السعر الفائدة التوازني في سوق النقد 4%
- في هده الحالة يرغب BC في تخفيض سعر الفائدة الى 2%
- من اجل تحقيق هذا الهدف فان BC سوف يطبق سياسة **توسعية** expansive ، كشراء السندات من السوق المفتوحة او تخفيض الاحتياطي الالزامي او تخفيض سعر إعادة الخصم .
- زمن ثم سوف ينزاح منحنى العرض من Ms1 الى Ms2 محققا فارق غرض قدره 100وجدة عرض جديدة .
- هذا الانخفاض المحصل عليه يعمل حسب الطرح الليبرالي على تشجيع الاستثمار مما ينجم عنه زيادة في الطلب الكلي ويرتفع مقدار الدخل التوازني بمقدار الضعف

➢ **السياسة النقدية حالة انكماشية** politique de rigueur :

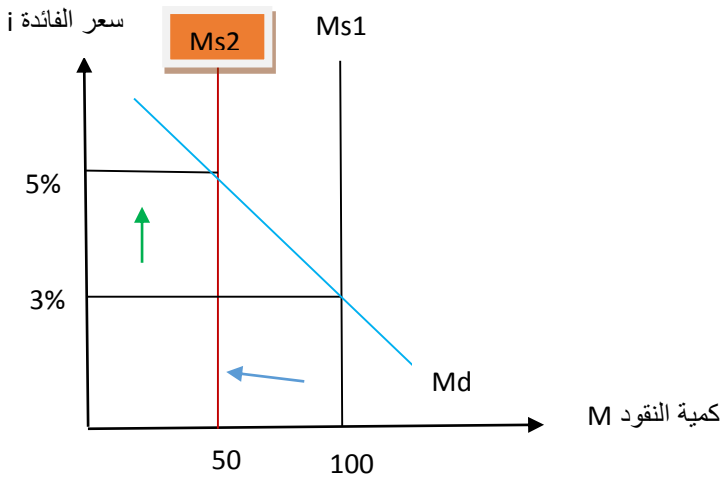

- في حالة ما اذا كان سعر الفائدة السائدة 3 %، ولاحظ مسؤولوا البنك المركزي ان هناك حالة تضخم بمعنى نقود كثيرة خارج السوق النقدية تطارد سلع قليلة في هذا الحالة سوف يتدخل BC وذلك برفع معدلات الفائدة الى 5 % .
- كي يتحقق هذا يجب تطبيق سياسة نقدية انكماشية وذلك عن طريق بيع السندات في السوق المفتوحة open market ، او يطبق آلية الاحتياطي الإلزامي réserve obligatoire ، وذلك برفع نسبتها ، او الية رفع سعر إعادة الخصم taux de réescompte .
- يترتب على هذه الميكانيزمات انكماش في العرض النقدي من 100 مليار دج خارج الوق النقدية الى 50 مليار دج ونظرا لارتفاع le taux directeur de la(BC) ، فان هذا يجعل البنوك التجارية ترفع من معدلات فائدتها عن السابق ، وهو ما يؤدي الى خفض معروضها النقدي وعدم اقبال المتعاملين عن الاقتراض نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي نخرج من ضائقة التضخم وعندها نستطيع كبح الاستثمار وعندها ينكمش الطلب الكلي فينخفض عندئذ الدخل التوازني بمقدار الضعف .

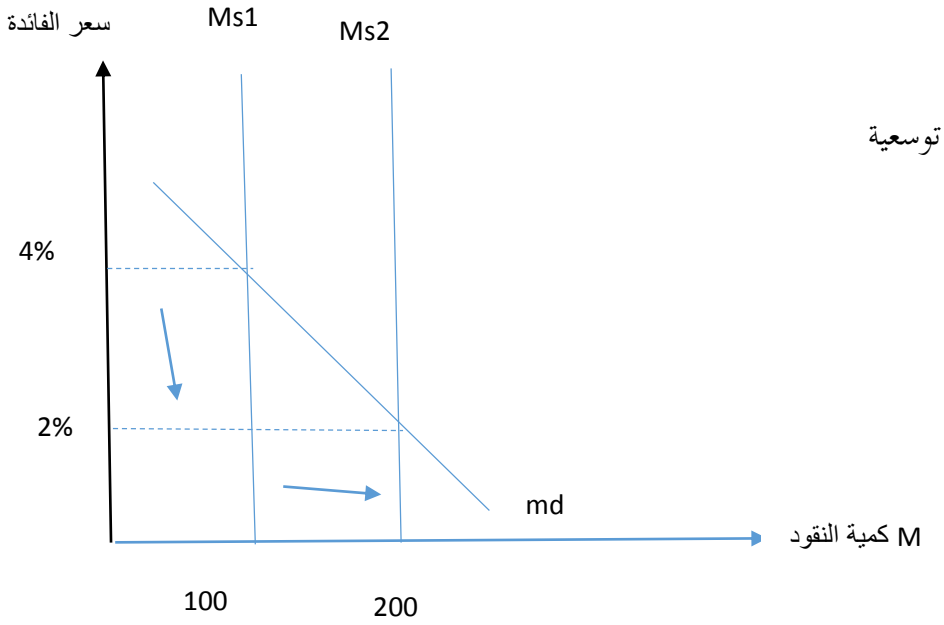

- عندما كان السعر الفائدة التوازني في سوق النقد4%
- في هده الحالة يرغب BC في تخفيض سعر الفائدة الى 2%
- من اجل تحقيق هذا الهدف فان BC سوف يطبق سياسة **توسعية** expansive ، كشراء السندات من السوق المفتوحة او تخفيض الاحتياطي الالزامي او تخفيض سعر إعادة الخصم .
- زمن ثم سوف ينزاح منحنى العرض من Ms1 الى Ms2 محققا فارق غرض قدره 100وجدة عرض جديدة .
- هذا الانخفاض المحصل عليه يعمل حسب الطرح الليبرالي على تشجيع الاستثمار مما ينجم عنه زيادة في الطلب الكلي ويرتفع مقدار الدخل التوازني بمقدار الضعف

فصل : سياسة الميزانية politique de budget :

تعريف :

تعرف السياسة الميزانية للحكومة بأنها مجموعة إجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية معينة كمعالجة التضخم والبطالة [16]

وتعرف ايضا بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة التي ترمي إلى تحقيق أهداف معينة[17].

كما تعرف سياسة الميزانية بأنها الطريق الذي تنتهجه الدولة عن طريق استعمال الأدوات المالية من نفقات عامة وإيرادات عامة وموازنة عامة من اجل مواجهة وعلاج الأزمات الاقتصادية من جهة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والسياسية من جهة أخرى[18].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة الميزانية هي من أهم وأبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق مختلف الأهداف التي تسعى إليها (أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية) فالسياسة الميزانية هي جزئ من السياسة الاقتصادية وأهم قواعدها الأساسية والتي تعتمد على استعمال النفقات العامة والإيرادات العامة من أجل التأثير على الأنشطة الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

1- أهداف السياسة الميزانية.

الفرع الأول: التوزيع الأمثل للدخل.

توزيع الدخل الوطني يعني الطريقة التي من خلالها توزيع الدخل بين الطبقات والشرائح الاجتماعية بحيث يتحدد الدخل لكل طبقة أو شريحة على أساس مساهمتها في الإنتاج ومقدار ملكيتها فأسلوب الإنتاج الاجتماعي السائد هو الذي يحدد أشكال التوزيع فالإنتاج في النظام الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بينما يقوم الإنتاج في النظام الاشتراكي على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج المساهمة الفعالة في العملية الإنتاجية فالسياسة الميزانية لها دور كبير في عملية التوزيع الدخل وذلك باستخدام أدواتها من نفقات

[16]- احمد الأشقر،الاقتصاد الكلي،دار العلمية للنشر، الطبعة الأولى،عمان،2002،ص338.
[17]- وجدي حسين،المالية الحكومية والاقتصاد العام،القاهرة ،1988،ص431
[18]- وجدي حسين،المالية الحكومية والاقتصاد العام،القاهرة ،1988،ص431

وإيرادات بحيث تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل أي تحديد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة إضافة إلى ذلك تقوم بتحديد أسعار عوامل الإنتاج.

وبعد كل هذه المراحل تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة وذلك بتوجيه الإنفاق العام لإقامة وإنشاء منشآت خدماتية وتقديم الإعانات بمختلف أنواعها ومن جهة أخرى تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب منخفضة على ذوي الدخل المنخفض[19] .

2- تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأوليات التي تعتمد عليها الدول وللوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة تعتمد على الكثير من الوسائل والأدوات التي تساعدها وتمكنها من تحقيق ما تصبوا إليه وتعتبر سياسة الميزانية من ابرز الوسائل للوصول لتنمية الاقتصادية شاملة ومن خلال أدواتها المتنوعة سواء الإيرادات العامة أو النفقات العامة حيث أصبحت الضريبة باعتبارها جزء هام من إيرادات الدولة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية لانها من الأساليب الاقتصادية الهامة والضرورية التي تدفع التنمية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي .

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تسعى كل دولة لتحقيق العديد من الأهداف المختلفة ومن بينها هو الوصول لتحقيق استقرار اقتصادي ومن اجل ذلك تستخدم سياستها المتاحة وتعتبر سياسة الميزانية من أبرز السياسات التي تستعملها الحكومة للوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تلعب هذه السياسة دورا كبيرا في علاج التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ومن ابرز أهدافها هو تحقيق حد مقبول من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار لان سياسة الحكومة المتعلقة بإنفاق وجباية الأموال لها أثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار وتنطوي وضيفة الاستقرار الاقتصادي على تحسين توازن الاقتصاد الوطني داخليا

[19]- أحمد قذافي حمدي.اقتصاديات المالية العامة ونضام السوق , الطبعة الأولى , الدار اللبنانية المصرية ,1992,ص266

وخارجيا وذلك بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للاسعار[20].

4- تطور السياسة الميزانية عبر المدارس الاقتصادية

1-4 سياسة الميزانية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي .

يعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من أبرز الأفكار التي تناولت نظرية المالية العامة حيث يعتبر قانون المنافذ للاقتصادي جون باتسيت ساي والذي يعتبر أن كل عرض يخلق طلب مساوي له [21]حيث يصبح العرض هو المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي ويقوم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على فرضية التشغيل التام والكامل لعناصر الإنتاج إضافة إلى ذلك يعتبر هذا الفكر أن الاقتصاد يعمل في حالة من التوازن الذي يتحقق بصفة تلقائية من خلال قانون العرض يولد الطلب وتظهر لنا معالم سياسة الميزانية من خلال قانون ساي الذي أشرنا إليه وفكرة اليد الخفية لآدم سميث والتي تعتبر من أهم ركائز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وتظهر أن هناك علاقة نسبية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق فأي زيادة في الإنتاج أو العرض سوف يؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي ويكون دور النقود هنا كوسيط للمبادلة لا غير لذالك تنعكس زيادة الدخل النقدي مباشرة على زيادة الإنفاق على السلع والخدمات حيث أن أثر أي زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة في الإنفاق من أجل الحصول على هذا الانتاج الجديد [22].

ومما سبق يمكن الإلمام بالركائز الرئيسية التي تحكم سياسة الميزانية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في النقاط التالية [23] :

1- حياد سياسة الميزانية في مجمل النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة وذلك ما يعني عدم تدخل الدولة في إحداث التوازن الاقتصادي وترك التوازن الاقتصادي يتحقق آليا وتلقائيا بواسطة قوى السوق.

---

[20]- قرومي حميد,الموازنة العامة لبيت المال كدراسة مقارنة مع موازنة العامة في الاقتصاد الوضعي ,رسالة دكتوراه,قسم العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 2009/2008,ص140

[21]- عبد الفتاح قنديل,سلوى سليمان ,الدخل القومي,دار النهضة ,القاهرة ,1979,ص80

[22] - ضياء مجيد الموسوي,النظرية الاقتصادية ,مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية,1999,ص50

[23]- عادل علي,المالية العامة والقانةن المالي والضريبي ,إثراء للنشر,الطبعة الثانية ,الأردن,2011,ص29

2- اقتصار أوجه الإنفاق العام للدولة على مجالات محدودة تتماشى مع حياد الدولة في النشاط الاقتصادي وهي الأمن والعدالة والدفاع.

3- مبدأ توازن الميزانية سنويا بمعنى لا بد من المساواة بين ايرادات الدولة ونفقاتها.

4- تتحدد الايرادات العامة على أساس النفقات العامة.

الفرع الثاني :سياسة الميزانية في الفكر الاقتصادي الكنزي.

تعتبر النظرية الكينزية أن الأفكار التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسكيون (المدرسة الكلاسيكية)هي عبارة عن مجرد نظريات صعبة التطبيق فلقد انتقد الكينزيون انتقادا لاذعا الأفكار والأسس التي جاء بها الكلاسيك خصوصا فيما يتعلق بسياسة الميزانية حيث بدأ كينز بتوجيه انتقادات كبيرة لقانون جون باتسيت ساي والمتعلق بالسوق وأبرز انتقاد وجه لهذا القانون هو إهمال الدور الفعال الذي يلعبه الطلب في تحديد كمية الإنتاج والدخل ومستوى تشغيل التام فاعتمد كينز على أدلة قوية وهي أنه يمكن أن يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن في أي مستوى من مستويات التشغيل أي دون تحقق شرط التشغيل الكامل وبذلك أثبت عدم صحة هذا القانون ولم يتوقف كينز عند هذا الحل بل وجه انتقادات لمعظم أسس الأفكار الكلاسيكية وأكد على عدم جدوى هذه الأفكار وعدم فعاليتها وعقمها للوصول لتحقيق نتائج ايجابية على الصعيد الاقتصادي والوصول لتحقيق استقرار اقتصادي وتحقيق تشغيل تام.

وقد قام كينز في تحليله للتضخم والعمالة بربطه بين سياسة الميزانية للدولة وبين مستويات العمالة والدخول بحيث تؤثر تلك السياسات في مستويات النشاط الاقتصادي وذلك بتأثيرها في مستوى الطلب الفعلي وليس بالضرورة تحقق توازن في الموازنة العامة للدولة والتقيد بحصر الايرادات العامة في تغطية النفقات العامة وأصبحت هذه السياسة ترمي إلى تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة إضافة إلى ذلك أصبحت الموازنة العامة للدولة تقوم بوظيفة بعيدة المدى فبواسطتها يتم تجسيد العديد من المشروعات وتقديم الخدمات الاجتماعية وهو ما أدى إلى ضرورة زيادة الايرادات العامة من أجل تغطية هذه النفقات ومن جهة أخرى تؤدي الموازنة العامة إلى التقليلمن التفاوت في الدخول بواسطة استخدام الضرائب واستخدام الفائض من أجل تخفيض القدرة الشرائية والتحكم في مستويات التضخم إضافة إلى ذلك التنويع في الضرائب المباشرة وخصوصا الضرائب على المشاريع بهدف التحكم

في الطلب وذلك على حسب الوضعية الاقتصادية سواء برفع نسبها أو تخفيضها وأدت هذه الأفكار لصياغة سياسة اقتصادية جديدة تستند لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال نظرة جديدة لسياسة الميزانية.

5- سياسة الميزانية في التحليل النيوكلاسيكي (المدرسة الكلاسيكية الجديد

يرتكز الفكر النيوكلاسيكي على العديد من الأسس والقواعد وأبرزها أن هذا الفكر النيوكلاسيكي يرفض وينتقد منحى فليبس ولو في الأجل القصير والسبب في ذلك ظهور رشادة العمال بحيث يقول المفكرون النيو كلاسيك أن العمال لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة لرفع معدلات أجورهم ولكن هؤلاء يتوقعون نسبة ارتفاع الأسعار مسبقا وعلى أساس ذلك يتحدد رد فعلهم وسلوكهم استنادا لتلك التوقعات والركيزة الأخرى التي يستند إليها النيوكلاسيك هو توفر قدر هام جدا من المعلومات في الاقتصاد أما الأساس الآخر هو أن السياسة الاقتصادية لا يكون لها تأثر على الاقتصاد الحقيقي وذلك لوجود توقعات رشيدة من أعوان الاقتصاديين ومنه فأي تغيير يحدث في السياسة المنتهجة يؤثر ذلك في سلوك الأعوان الاقتصاديين وهو ما يؤثر على أداء السياسات الاقتصادية على نشاط الاقتصادي الحقيقي ولقد قام رواد المدرسة النيو كلاسيكية بدراسة أثر الطرد والتعمق في دراسة هذا الأثر ,وذلك بعدما قامت المدرسة النقدية بدراسة هذا الأثر سوف ترتكز هذه الدراسة على فعالية السياسة الميزانية بدرجة كبيرة وذلك في ظل اقتصاد مفتوح على الخارج وفي الأجل الطويل ولقد وجدت هذه النظرية نجاحا كبيرا خصوصا أنها أصبحت تعتبر بمثابة النظرية العامة المتاحة والتي يعتمد عليها واضعي السياسات الاقتصادية وصياغة السياسة الميزانية المناسبة.

6- آلية عمل السياسة الميزانية في علاج التضخم والكساد وعلاقتهما بالسياسة النقدية.

1-6 آلية عمل سياسة الميزانية في علاج التضخم .

اولا: دور السياسة الانفاقية في علاج التضخم.

عندما تسود حالة التضخم فإن ذلك يعني أن حالة الطلب الكلي تكون أكثر من العرض الكلي فالتضخم هو ارتفاع العام والمستمر في الأسعار فيكون هدف سياسة الميزانية هو تخفيض مستوى الطلب الكلي وتقليص القدرة الشرائية للأفراد وذلك باستخدام أحد أدواتها وفي هذه الحالة تستخدم سياسة المالية الانكماشية بواسطة القيام بتخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي لتخفيض مستوى الاستهلاك عن طريق تأثير آلية المضاعف فبواسطة هذه آلية يخفض حجم الطلب الكلي أما آلية الثانية فتتمثل في زيادة ورفع مستويات الضرائب وهو ما يؤثر في القدرة الشرائية للأفراد ما يؤدي تخفيض الإنفاق الكلي أما آلية الأخرى فهي مزيج وخليط من الآليتين حيث تلجأ الدولة إلى خفض الإنفاق العام من أجل خفض نسب الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب من جهة ورفع الضرائب من جهة أخرى وبالتالي خفض القدرة الشرائية وخفض الطلب الكلي[24].

ثانيا : سياسة القروض العامة في علاج التضخم .

تمر أي دولة في كثير من الأحوال بالعديد من المشاكل الاقتصادية كالتضخم وذلك ما يهز استقرارها الاقتصادي لذلك تسعى جاهدة دائما للوصول لحالة الاستقرار الاقتصادي بشتى وسائل المتاحة لديها فبالإضافة لسياسة الإنفاق العام التي تعتبر من أبرز السياسات التي تعتمد عليها الدولة لعلاج الاختلالات الاقتصادية تستعمل الدولة أيضا أداة أخرى وهي القروض العامة التي تلجأ أليها وتستعين بها لعلاج هذه الاختلالات خصوصا عندما تواجه مشكلة التضخم حيث يعتبر الاقتراض العام وسيلة فعالة في التحكم في الفائض النقدي والسيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد فالدولة في حالة التضخم تلجأ للاقتراض العام من أجل امتصاص الكتلة النقدية الفائضة وذلك عن طريق عملية إصدار سندات تسمى سندات الخزينة أو اذونات الخزينة وتطرحها للجمهور من أجل الاكتتاب فيها ويكون ذلك سواء في الآجال المتوسطة أو الآجال الطويلة فبهذه الطريقة يمكن للدولة أن تقوم بامتصاص جزء

[24]- خالد واصف الوزاني, محمد حسين الرفاعي ,مبادئ الاقتصاد الكلي ,دار وائل للنشر,عمان,2000,ص329.

كبير من كتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد بسبب التضخم عن طريق انتهاج سياسة القرض العام وهنا تتضح لنا مدى أهمية سياسة القرض العام في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

ثالثا: السياسة الضريبية ودورها في ضبط التضخم .

إضافة إلى سياسة الإنفاق وسياسة القرض العام التي تستعملهما الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية خصوصا التضخم والكساد تعتمد أيضا على سياسة أخرى وهي سياسة الضريبية التي تعد أهم وأبرز السياسات التي تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها وفي تحقيق أهدافها المختلفة فالسياسة الضريبية هي عبارة عن مجموع الإجراءات الضريبية التي تتخذها الدولة سواء بكيفية تحصيل الضرائب أو بكيفية استعمالها كأداة وكسياسة تحقق بها مختلف أهدافها الاقتصادية واجتماعية [25] ، فالضريبة من أدوات التي لها فاعلية كبيرة في معالجة التضخم والكساد ففي حالة التضخم تلعب الضريبة دورا كبيرا في امتصاص السيولة النقدية المتداولة بين الأفراد برفع نسبها فمثلا الضريبة على الدخل لها دور كبير في تخفيض حجم التضخم لأنها عبارة عن اقتطاعات من الدخل فرفع نسب هذه الضرائب يخفض من دخول الأفراد وبالتالي من القدرة الشرائية لهم ومنه تنخفض المبالغ التي توجه لعملية الإنفاق وتمتص الكتلة النقدية الزائدة وبهذا تنخفض نسب التضخم أما في حالة كساد فلها دور كبير في تشجيع الطلب وتنشيط الحركية الاقتصادية ويكون ذلك بواسطة رفع معدلاتها أو خفضها ، ويمكن شرح كيفية عمل السياسة الميزانية في علاج التضخم من خلال النقاط التالية

اولا : آلية عمل السياسة الميزانية في حالة الكساد

- آلية زيادة الانفاق الحكومي :

الكساد هو تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي غير متوافق مع العرض الكلي من السلع والخدمات فالطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى اقل من التشغيل

[25]- (1)عبد المجيد قدي ,فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية ,دراسة حالة الجزائر ,قسم علوم الاقتصادية بجامعة الجزائر,أطروحة دكتوراه,1995,ص189

الكامل أي أن هناك عجز في الطلب الكلي ينجم عليه عجز في الموازنة العامة للدولة [26] وعندما يواجه الاقتصاد الفجوة الانكماشية أي عندما يصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي ففي هذه الحالة تكون كمية الطلب الكلي أقل من كمية الإنتاج الموجود في الاقتصاد وتقوم الدول لمواجهة الفجوة الانكماشية باستخدام أدوات السياسة الميزانية من خلال العمل على رفع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي من أجل تشجيع الطلب الكلي وهو ما أكد عليه كينيز خصوصا بعد الأزمة التي سادت العالم في 1929 حيث أن زيادة الإنفاق يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ومنه زيادة الطلب الكلي.

- **آلية الضرائب في علاج الفجوة الإنكماشية..**

أما الآلية فتتمثل في قيام الدولة بخفض نسب الضرائب أو إعفاء بعض المجالات من الضرائب وبالتالي تزيد الدخول من جهة ويزيد الميل للاستثمار من جهة أخرى فتزيد القدرة الشرائية حيث يكون الاقتصاد في هذه الحالة جاهز للاستثمار وزيادة الإنتاج وتوفير مناصب عمل وهو ما يؤدي إلى امتصاص البطالة وعلاج الفجوة الانكماشية أي بشكل أخر تؤثر الحكومة على الفجوة الانكماشية بواسطة قيامها بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية فتحقق هنا زيادة في الدخول ويرتفع الميل للاستثمار وتزداد معه القوة الشرائية للأفراد فيترتب على ذلك زيادة تحفيز الإنتاج وزيادة مناصب الشغل وبالتالي التخفيض من نسب البطالة فقيام الدولة بتخفيض الضرائب في فترة الركود واعتمادها على الإصدار النقدي أو على القروض العامة في تمويل الإنفاق العام يرفع من الدخل الأفراد وهو ما يؤثر على الاستهلاك ويساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود[27]

- **الدمج بين الآليتين معا:**

الآلية الثالثة عبارة عن دمج الآلية الأولى والثانية حيث تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب من جهة أخرى في آن واحد وذلك من أجل تنشيط الاقتصاد وزيادة حجم الطلب الكلي فتقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام سواء الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن جهة أخرى تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب

---

[26]- بختة سعيدي ,أثر دور الدولة على برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 2009/1990,أطروحة الدكتوراه ,جامعة الجزائر ,2011,ص42

[27]- علي الكنعان,الاقتصاد المالي ,منشورات جامعة دمشق ,كلية الاقتصاد دمشق ,2009,ص213

على الاستهلاك وعلى الأرباح من أجل تشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الفردي على التوالي وبهده الطريقة يرتفع حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بمعالجة حالة الكساد التي تسود الاقتصاد ورفع مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل[28] ،

7- كيفية التفريق بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية.

هناك الكثير من المعايير التي يعتمد عليها من أجل التمييز بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية وأهم هذه المعايير هو معيار التفرقة بين أدوات كل من السياستين ف من خلال ملاحظة الأدوات المستعملة يمكن معرفة السياسة المستعملة هل هي سياسة الموازنة أو السياسة النقدية.

وعموما سياسة الموازنة تعتمد على الأدوات التي تؤثر في استرجاع التوازن الداخلي للدولة وبالتحديد الأدوات التي تؤثر في الموازنة العامة للدولة فهي تستخدم كل ما يتعلق بجانب النفقات العامة والايرادات العامة من قروض وضرائب بكل أنواعها إضافة إلى ذلك تقوم السياسة الميزانية بإدارة الدين العام فينصب اهتمامها أساسا على استعادة التوازنات المالية وبالتحديد علاج عجز الموازنة العامة للدولة وعلاج بعض الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والكساد ويكون ذلك باستخدام أدواتها المختلفة والمتنوعة والتي يمكن إجمالها في استخدام النفقات العامة والايرادات العامة ، ويكن الالمام بأهم النقاط التي يتم بواسطتها التفرقة بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية فيما يلي [29]

- يكون مجال العمليات المالية كبيرا وواسعا سواء من الناحية امتداده أو من ناحية حجمه أما بالنسبة للعمليات النقدية فهي تكون منحصرة في القطاع المالي المصرفي .
- تعتبر التدابير المتعلقة بالسياسة النقدية كبيرة السرعة حيث يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر فيها وتوجهها في مدة وجيزة خصوصا إن كان الأمر يتعلق بنسبة الاحتياطي الإجباري أو التأثير في أسعار الفائدة ولكن في الجهة المقابلة فأدوات

[28]- محمد مروان ,السمان واخرون,مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ,دار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان, 2009,ص310
[29]- صالح مفتاح,النقود والسياسة النقدية (مفهوم,الاهداف,الأدوات),دار الفجر للنشر والتوزيع ,القاهرة ,2005,ص ص 106-107.

السياسة الميزانية يتطلب تنفيذها وقتا بسبب الإجراءات القانونية التي تمر عليها تطبيق هذه الآليات.

1-7 التنسيق بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية.

تستعين أي دولة بالسياسات الاقتصادية المتاحة لها من أجل النهوض باقتصادها من جهة ومن أجل الوقوف أمام الهزات الاقتصادية وفي علاج الاختلالات التي تواجهها ويكون ذلك عن طريق التنسيق بين مختلف هذه السياسات خصوصا السياسة النقدية وسياسة الميزانية ويظهر لنا ذلك في الواقع من خلال ما تقوم به كلا السياستين في علاج الأزمات الاقتصادية العالمية فتفاعل أدوات وآليات كل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية له الدور الكبير في علاج هذه الأزمات فكل من السياستين لهما تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية خصوصا ما تعلق بحجم الطلب الكلي الفعال والانفاق الكلي .

فالتنسيق بينهما يساعد إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة توازنه فسياسة الموازنة لها دور كبير في التأثير على حجم الإنفاق الكلي من خلال التأثير في النفقات العامة وذلك من جميع الجوانب سواء ما تعلق بهيكلها أو مقدارها من جهة ومصدر تمويلها من جهة أما الأداة الأخرى التي تؤثر بها سياسة الموازنة على الحالة الاقتصادية فتتمثل في الايرادات العامة خصوصا ما تعلق بالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد فكل هذه الأدوات تؤثر على الدخل وكل أوجه الإنفاق المختلفة سواء للأفراد أو المشروعات عامة كانت أو خاصة أما السياسة النقدية فتؤثر على حجم الإنفاق الكلي بواسطة التأثير في عرض النقود وفي مقدار الائتمان المقدم سواء ما تعلق الأمر من ناحية التكلفة أو الشروط.

2-7 مجال التداخل بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية.

يظهر التداخل بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية عندما يكون حجم الإنفاق العام زائد على حجم الايرادات العامة ففي هذه الوضعية تلجأ الدولة إلى عدت أساليب من أجل زيادة الايرادات لكي تغطي حجم النفقات المتزايدة ومن أهم هذه الأساليب هو لجوء الدولة إلى عملية الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي إضافة إلى ذلك من أهم المجالات التي تتكامل فيها السياسة الميزانية مع السياسة النقدية مجال الدين العام حيث أن التوجه إلى الدين العام وحجمه وتسديده هي مسائل تقوم بتحديدها السياسة الميزانية أما تكوين هذا الدين والذي يأخذ شكل سندات فهي آليات من اختصاص السياسة النقدية

8- التمويل التقليدي والتمويل الغير تقليدي .

1-8 التمويل التقليدي.

- **تعريف :**

لقد تطور مفهوم التمويل خلال عقدين الاخرين تطورا ملحوظا مما جعل هناك تباينا بين تعاريفه عند الاقتصاديين.انها تعرف : على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط وهو جزء من الإدارة

.تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها. يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات . كما يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي . ومن اشكله تمويل قصير الأجل وجد فيه " الإئتمان التجاري ، الإئتمان المصرفي، المستحقات

ثانيا: أشكال التمويل التقليدي:

2-8 مصادر التمويل التقليدي:

- مصادر داخلية ونذكر منها : الإحتياطات و الأرباح المحتجزة ، وراس امال المدفوع
- مصادر خارجية ونذكر منها: حسابات التوفير ، الحسابات الإستثمارية أو الإدخارية، حسابات ودائع الإئتمان
- **التمويل غير تقليدي.:** و يعرف التمويل غير تقليدي على أنه سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية غير فعالة حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر بشراء أو بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد معدلات فائدة صفرية[30]
-

[30]- علي صاري، السياسة النقدية غير تقليدية الأدوات والأهداف، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية,العدد,2013,ص64

3-8 الآثار الإجابية للتمويل غير تقليدي.

للتمويل غير تقليدي آثار إيجابية على الاقتصاد يمكن حصرها فيما يلي:

-للتمويل الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية تمويل الدين العام المحلي خصوصا الديون المترتبة عن السندات القرض الوطني للنمو الذي تم إطلاقه في 2016، والسندات الصادرة في مقابل إعادة شراء ديون سونالغاز وتلك الصادرة لصالح سوناطراك لتعويض الفارق في أسعار الوقود المستوردة والمياه المحلات ودعم موارد صندوق الإستثمار الوطني.

-الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع.

-الاستقلال المالي وعدم اللجوء إلى استدانة من الصندوق النقد الدولي وخدمة دينه المرتفغة.

-نجاعة هذا الأسلوب في استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية (توازن الخزينة الدول وميزان مدفوعات).

-توسيع قدرة المشاريع المجمدة في مجال التنمية البشرية أو تلك المعطلة في غضون السنوات الأخيرة .

-عدم فرض الضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق الحكومي.

4-8 الآثار السلبية للتمويل غير تقليدي.

يتسبب أسلوب التمويل غير تقليدي في تداعيات خطيرة على مدى متوسط والطويل إذ لم ترافق هذه العملية إستراتيجية تنموية محكمة ترتكز على أسس علمية واقتصادية نذكر منها:

-ارتفاع معدلات التضخم .

-انخفاض مستوى الدخل ولا نعني هنا انخفاض مستوى الدخل كما وانما وبفعل التضخم.

-زيادة الإنفاق الحكومي .

-ارتفاع البطالة.

-انخفاض الاستثمار والادخار.-ارتفاع الضرائب.

الخلاصة :

لقد قمنا بالتطرق إلى مفهوم السياسة الميزانية وما هي أهم التعاريف لها بحيث تجمع كل التعاريف على أنها أداة ووسيلة السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها المرجوة فعلا فالسياسة الميزانية تعتبر من أبرز السياسات الاقتصادية التي لها فعالية وتأثير كبير على الوضعية الاقتصادية فلقد زاد الاهتمام بها منذ انفجار أزمة الكساد فأثبتت نجاعتها في حل المشاكل الاقتصادية خصوصا وأنها محرك الأساسي للاقتصاد الوطني عن طريق تفعيل الطلب الكلي بواسطة السياسة الانفاقية فأدواتها المستخدمة تسمح لها أن تكون سياسة مرنة تتماشى مع الظروف الاقتصادية لأي دولة بحيث يمكن استخدامها من أجل تأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية لذلك غالبا ما تعتمد عليها الدول سواء كانت دولا متقدمة أو دولا نامية كوصفة للإختلالات التي تواجهها ومهما كان نوعها فلقد أثبتت دورها الفعال في علاج الكثير من الأزمات الاقتصادية عبر الزمن فنجاعتها وسرعة علاجها للأزمات الاقتصادية يتوقف على كيفية استخدامها من جهة وعلى طبيعة البيئة الاقتصادية للدولة من جهة أخرى وعلى المشكلة المراد علاجها من جهة أخرى .

فصل : موازنة الدولة وسياستها :

أطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة ، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة ، واستخدام لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا ويقصد به مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة التي هو بصدد تقديمها الى للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.

فالميزانية العامة هي نضرة توقعية لإيرادات ونفقات الدولة لمدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة تخضع لإجازة من السلطة المختصة ، ومن هذا التعريف يتضح إن الميزانية تتضمن عنصرين أساسيين هما:

1-9 توقع الميزانية العامة:

تتضمن الموازنة العامة تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصله من إيرادات خلال فترة لاحقة. ومدى الدقة في التقديرات يشكل عاملا مهما في كسب أعمال الحكومة من قبل والسلطة التشريعية، فهناك نفقات يسهل تقديرها بدقة على افتراض استمراريتها مثل رواتب الموظفين، كما هناك أنواع أخرى يصعب تقديرها حيث يعتمد تقدير على عوامل يصعب السيطرة عليها مثل النفقات الاستثمارية أما تقديرات الإيرادات العامة فإنها تتأثر بالنشاط الاقتصادي للفترة اللاحقة. لهذا عند تقدير كل من الإيرادات والنفقات العامة لابد من وضع تقديرات للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن يكون خلال نفس الفترة

2-9 إجازة الميزانية العامة:

تعد الموازنة بمثابة خطة عمل الحكومة لفترة لاحقة، غير أنها تبقى في شكل مشروع أو اقتراح بموازنة غير قابلة للتنفيذ إلاّ بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق ممثليه في البرلمان، أي أنّ الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها.

يقصد باعتماد السلطة التشريعية للميزانية العامة هو الموافقة على توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة كما تتضمن خاصية الاعتماد أيضا منح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق وتحصيل الإيرادات، وبالتالي الموازنة العامة لا تعتبر نهائية إلاّ بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، وبعدها يعود الأمر إلى السلطة التنفيذية(الحكومة) مرة أخرى تقوم بتنفيذ بنود الموازنة العامة بالإنفاق والتحصيل في الحدود التي صدرت بها إجازة هذه السلطة قصد تحقيق أهداف المجتمع.

3-9 المباديء الأساسية للميزانية العامة :

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الميزانية ،أن تضع في اعتبارها عددا من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة. وتتمثل هذه المبادئ في مايلي:

1- مبدأ السنوية:

ظهر هذا المبدأ كنتيجة لشيوع مبدأ ضرورة الموافقة على فرض الضرائب بصورة دورية لتغطية النفقات العامة، أي توقع وإجازة نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية كل اثني عشر شهر إذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة، وهذا يعني أنّ الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ لعدة اعتبارات سياسية ومالية. أما الاعتبارات السياسية تتمثل في أنّ السلطة التنفيذية يخضع لرقابة منتظمة ومتكررة نسبيا من جانب البرلمان، بهدف تمكين هذا الأخير من متابعة نشاط السلطة التنفيذية ورقابته حيث إذا قلت المدة عن سنة تصبح فعالية الرقابة شديدة ومرهقة، وإذا زادات عن سنة تصبح نوعا ما ضعيفة، ومن الناحية المالية تعتبر فترة السنة مهمة جدا، حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتغير من فصل لآخر، حيث قد تكون إيرادات دورية والأخرى موسمية نفس الشيء بالنسبة للنفقات.

- تختلف بداية السنة المالية ونهايتها باختلاف الدول، في البعض تتطابق السنة المالية مع السنة الميلادية مثل الجزائر، وفي بعض الأحيان تبدأ في 01 أكتوبر في الولايات المتحدة الأمريكية،و01 أفريل في اليابان ومنها ما يعتمد السنة الهجرية مثل السعودية.

وقد ظهرت استثناءات لهذا المبدأ أهمها: - الميزانية الإثنا عشرية: وهي الميزانية التي تحدد لمدة شهر واحد ،أي لجزء من اثني عشر شهرا (1/12) ويؤخذ بمثل هذه الميزانية استثناءا في حالة تأخر المصادقة على الموازنة في موعدها او لضروف اقتصادية وسياسية غير عادية تمر بها البلاد. ، وما يطلق عليها في الجزائر الاعتمادات الشهرية

- الإعتمادات الإضافية: هي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا إلى الموازاة المعتمد سابقا ويطلق عليها في الجزائر لاعتمادات التكميلية؛

- الميزانية الدورية: وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة عن بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام؛

- اعتمادات الدفع: حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الإعتمادات والتي تسمى باعتمادات الدفع(برامج التجهيز في الجزائر).

2- مبدأ وحدة الميزانية

يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة وحدة الميزانية تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة.

ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنّه يؤدي إلى عرض الميزانية في أبسط صورة ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

استثناءات مبدأ وحدة الميزانية: هناك عدة استثناءات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الموازنات المستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة؛ وتعود إلى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية؛

- الموازنات الاستثنائية: وهي ميزانيات منفصلة عن الموازنة العامة وتتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة؛

- **الميزانيات الملحقة**: الاعتمادات التكميلية والناتجة عن التعديلات الممكنة على الموازنات الإضافية؛

- حركة النقود (عمليات الإخراج من الموازنة العامة): ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها نقل نفقة إلى ذلك الحين كانت مسجلة في الموازنة أو كان ينبغي أن تدرج نظريا ليتم قيدها في حسابات أخرى مثل تمويل الاستثمارات المخططة، المساهمات الخارجية...الخ.

3- مبدأ الشمولية

يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الميزانية دون إجراء أية مقاصة بينها، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين نفقات وإيرادات أحد المرافق لإظهار صافي القيمة. يعني الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة الأخذ بالميزانية الإجمالية حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرافق وكافة تقديرات إيراداته، وبعبارة أخرى فإنّ الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع أوجه النشاط للحكومة مما كان صغيرا أو كبيرا ويبرر هذا الالتزام لاعتبارات سياسية ومالية.

لتحقيق أهداف هذا المبدأ وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين في إعداد وتحضير ميزانية الدولة قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات:

فالأولى: تقضي عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص.

أما قاعدة تخصيص الاعتمادات يقصد بها أن اعتماد البرلمان للنفقات العامة لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق العام. ولمبدأ شمولية الميزانية استثناءات من أهمها:

- الميزانيات الملحقة والمستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة للدولة وترتبط بها عن طريق حسابات الصوافي، فإذا حققت هذه الموازنات فائضا أوردته الموازنة العامة كإيراد في حساباتها، أما إذا حققت عجزا فتسدد الميزانية العامة للدولة؛

4- مبدأ توازن الميزانية

توازن الميزانية له مفهومان، مفهوم تقليدي والآخر حديث، وذلك على النحو التالي:

المفهوم التقليدي لتوازن الميزانية: يعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها دون زيادة أو نقصان وبالتالي هناك نضرة حسابية بحتة، وهذا المفهوم كان يطبق على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تطبق على موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة وذلك خشية حدوث عجز الذي كان يعتبر في المفهوم التقليدي بمثابة خطر رئيسي.

المفهوم الحديث لتوازن الميزانية: أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه خطر وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية، وانما تم استبدال فكرة التوازن المحاسبي بفكرة اوسع هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو حدث عجز مؤقت في الميزانية. هذا الاستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المنظم.

الدليل المبسط للموازنة العامة للدولة، وزارة المالية، مصر.

^ [www.acc4arab.net/new/accountants-library/finish/3-/500-/0.html **تعريف** الموازنة العامة للدولة]

فصل : السياسة الاقتصادية في المدي البعيد :

عادة ما يقصد بالسياسة الاقتصادية في المدي البعيد والتي تكون من خمس سنوات فما فوق بالسياسة الهيكلية طويلة المدى تهدف لتغيير و تكييف هيكل و بنية الاقتصاد ليتماشى مع المحيط الدولي و يكون تدخل الدولة من خلال تأطير اليات السوق، الخوصصة، سيادة القانون، المنافسة، تنمية دعم التكوين، دعم البحث العلمي، التصنيع، الخ

1- مقدمة في سياسة البحث العلمي

إن الحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي، ودورهما في التنمية والتقدم، حديث قديم يضرب بجذوره في القدم ، وفي نفس الوقت حديث جديد متجدد عبر الزمان والمكان للدرجة التي أصبح من البديهيات التي لا داعي لتكرارها، والتأكيد عليها، وليس أدل على ذلك من أن موقع أي دوله على سلم التقدم والحضارة يقاس بمدى تطورها في هذا المجال.

غير أن المطلع على الأدبيات المختلفة التي تطرقت لوضع البحث العلمي بمؤسساته بصفة عامة والبحث النفسي والاجتماعي بصفة خاصة في البلدان العربية، يلاحظ أن هناك ما يشبه القطيعة أو الهوة أو"الفجوة" وإنعدام الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدماتية من ناحية، وبمؤسسات رسم السياسات العامة، وصنع القرار السياسي من ناحية أخرى

1- 1 ماهية البحث العلميالبحث العلمي

البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من اجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث)[31].

[31] على عزوز، دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقى الوطني آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر1، 2012، ص 231.

البحث العلمي هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل مشكل محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[32].

البحث العلمي هو المحاولات الدقيقة المبنية على منهج موضوعي وتخطيط محكم بغية التوصل إلى الإجابة على التساؤلات أو تقديم حلول المشكلات التي تواجه البشرية[33].

البحث العلمي عالم خاص لاكتساب المعرفة، وتحشد فيه كل الوسائل والأساليب المنظمة والممنهجة لجمع المعلومات، والهدف من ذلك هو فهم وشرح ظاهرة ما بشكل أفضلن فالبحث العملي هم مجموعة من الأنشطة، فهو منهجي وموضوعي وصارم وقابل للتحقيق والهدف منه اكتساب المنطق، حيث أن ديناميكيات أو تماسك في مجموعة تبدو عشوائية أو فوضوية من البيانات من اجل تقديم إجابة أصلية أو صريحة لمشكلة محدودة جيدا أو للمساهمة في تطوير مجال المعرفة[34].

باعتبار أن البحث العلمي هو عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة ذخيرة المعرفة العلمية وتطبيقاتها على الواقع العلمي، يمكن تصنيفه إلى:

أ- **البحث الأساسي:**

هي الأعمال النظرية والتجارب العلمية التي يتم تنفيذها للحصول على معارف جديدة، تستهدف بالأساس استكشاف وتفهم الظواهر والقوانين الطبيعية، ورغم أنها لا تهدف بالضرورة إلى إيجاد تقنيات جديدة أو تحسين تقنيات قائمة، إلا أنها تساهم بشكل كبير في إبداع هذه التقنيات وتهيئ الأرضية للبحوث التطبيقية أو النظرية.

---

[32] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر،دار الهومة، جامعة الجزائر، 1997، ص 26.

[33] وفقي السيد الإمام، البحث العلمي إعداد مشروع البحث وكتابة التقرير النهائي، القاهرة، المكتبة العصرية، 2014، ص 4.

[34] Hanae Rammouni, la concreyisation des budgets de recherche en Algerie cas de l'universite des sciences et de la technologie d'oran, mémoire de diplôme de magister, université d'Oran, 2015, p 20.

ب- البحث التطبيقي:

يهدف للحصول على معارف جديدة مرتبطة بأهداف تطبيقية محددة كالأبحاث والتجارب في مجال الفيزياء النووية والكيمياء وفي الهندسة والطب وغير ذلك من المجالات.

البحث التطبيقي موجه نحو اكتساب المعرفة أو الفهم لتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها تلبية الحاجة المعترف بها. في الصناعة يشمل البحث التطبيقي التحقيقات الموجهة لاكتشاف المعرفة العلمية الجديدة التي لديها أهداف تجارية جديدة محددة فيما يتعلق بالمنتجات أو العمليات أو الخدمات. فهو موجه أيضا تحقيق أصلي يتم إجراءه بالترتيب لاكتساب معرفة جديدة، ومع ذلك فهو موجه في المقام الأول نحو محدد الهدف العلمي[35].

ج- التطوير:

يعرف التطوير أنه " أي نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي تم التوصل إليها عن طريق البحث الأساسي أو التطبيقي أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف منه ابتكار وإنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة.

2- أهمية البحث والتطوير:

إن نظرية النمو الاقتصادي الحديثة تضع البحث والتطوير في مركز الاهتمام، كما تهتم بالمنظمات التي تطبق البحث والتطوير في مجال نشاطاتها، فهذا لا يعني فقط أنها تهتم بالبحث والتطوير فحسب بل كيف يمكن لأنواع البحث والتطوير أن تتطور وتتطور معها المنظمات، مما يؤدي إلى تطور متطلبات الاقتصاد وهذا ما يؤدي في النهاية إلى النمو الاقتصادي.

العلاقة بين البحث والتطوير والنمو الاقتصادي للبلد وطيدة جدا، فالنمو الاقتصادي مرهون بدرجة عالية على المدى القصير بديناميكية الإنتاجية، والتي تجد في حد ذاتها البحث والتطوير كمصدر، هذه العلاقة بين البحث والتطوير والنمو الاقتصادي تتمثل في تبني الإبداع في قطاع الصناعة وفي قطاع الخدمات في الاقتصاد.

[35] Hanae Rammouni, la concreyisation des budgets de recherche en Algerie cas de l'universite des sciences et de la technologie d'oran, mémoire de diplôme de magister, université d'Oran, 2015, p 20

فأهمية أنشطة البحث العلمي والتطوير والإبداع في النمو لاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة تتزايد دائما، وهي أهم مرتكزات البنية التحتية لها، فهي تعتمد على مراكز للبحث والتطوير في الصناعة، ومع تزايد شدة المنافسة في الأسواق، فقد تطلب ذلك إنشاء مراكز بحثية مستقلة متنوعة البنى، والأهداف، والاختصاص وكذا توفير كل المتطلبات مادية كانت أم بشرية كفئة للقيام بتلك الأنشطة في قلب المؤسسات الصناعية.

إن البحث العلمي يؤدي إلى تطوير عمليات الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات المقدمة في الأسواق، وهو بالتالي يدعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسة ويقوي قدرتها التنافسية في السوق، أما بالنسبة لمؤسسات البحث والتطوير فانه يؤدي إلى تقوية الركائز والهياكل البحثية، وزيادة الموارد المالية لها،مما يمكنها من زيادة قدراتها عن طريق تراكم المهارات العلمية والمعرفية وتأهيل الكفاءات لمواكبة التطور التكنولوجي، إضافة إلى توفير التغذية العكسية التي ترتد من القطاع الصناعي وتمكنها من السيطرة على التطوير في النماذج الإنتاجية.

كما يعني نشاط البحث والتطوير بالبيئة والتعامل معها والحقاظ عليها بانتاج المؤسسة للسلع والمنتجات الخضراء (صديقة البيئة)، والتقليل من الاضرار الناتجة عم عمليات الانتاج والمؤدية الى التغيرات البيئية وتلويثها كالاحتباس الحراري الناتج عن كيات

كما يساعد البحث والتطوير المؤسسات على تحقيق تقدم كبير جدا في مجال الإبداع التكنولوجي بامتلاك قواعد علمية وتكنولوجية تمكنها من وضع الحلول للمشكلات التشغيلية التي تواجهها دون الحاجة للمصادر الخارجية، وزيادة ربحية هذه المؤسسات على حساب منافسيها، ورفع الإنتاجية بتطوير وتحسين أساليب وطرق الإنتاج المستعملة باستخدام نتائج البحث العلمي والاكتشافات الناتجة عن تركيز الباحثين في المخابر وخبرتهم العلمية لحل المشاكل التقنية والإنتاجية.

إن الإبداع التكنولوجي أصبح ميزة تنافسية، ونظرا لذلك فإن الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي والاقتصادي تضع البحث والتطوير في مؤسساتها في مرتبة اهتمام أولى، فهي تدعم النشاط البحثي في المؤسسات الاقتصادية كبيرة كانت أو صغيرة، فقد وضعت حكومة Québec سنة 2002 مخططا لإنعاش النشاط الاقتصادي لزيادة تنافسية المؤسسات الكندية، فخصصت لذلك ميزانية قيمتها 8.35 $ مليار دولار كندي توزع لمدة ثلاث سنوات،

هذا يوضح الاهتمام الكبير الذي يلقاه نشاط البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية للدول المتقدمة.

3- أهداف البحث والتطوير:

لا يمكن بناء اقتصاد المعرفة الجديد دون إتمام شروط الاتجاه نحو البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية، التي تعمل في النظام الاقتصادي فهي تحدد معالمه وأوجهه، فالبحث في المؤسسة يهدف إلى إشباع حاجات النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى على صعيد الاقتصاد الكلي وهذا ما أكد عليه Solow و Aghion و Howitt بين سنتي 2003 و 2004، الذين أكدوا على أن هدف البحث والتطوير في المؤسسة مهما كانت نتائجه هو تحقيق النمو في أعمالها مما يؤدي إلى درجة أعلى واشمل بتجمع عدد كبير من المؤسسات في النظام تؤدي بالتالي الى النمو الاقتصادي للبلد.

ويهدف نشاط البحث والتطوير في المؤسسة أساسا إلى وضع منتجات وخدمات وطرق ومناهج إنتاجية جديدة، باعتمادها على المحصلات العلمية والتقنية المتاحة والمتحصل عليها من داخل أو خارج المؤسسة، والتي تتمثل في هياكل البحث والتطوير والتي يمكن تصنيفها كالأتي:

- المخابر ومراكز البحث الخارجة عن المؤسسات الصناعية.

- المخابر الجامعية ومراكز البحث العمومية.

- مصالح البحث والتطوير.

كما يجب أن تتناسب أهداف البحث والتطوير مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ونظرا لتعقيد نشاط ابحث والتطوير وكون المهام المؤدات فيه متنوعة فقد أورد الكتاب والباحثون العديد من العديد من الأهداف التي يمكن أن يتم انجاز واحد أو مجموعة منها وهذه الأهداف هي:

- الاكتشاف الأولي لما قد تتيحه الطبيعة للإنتاج.
- زيادة المعرفة وتوليد الأفكار والمفاهيم الجديدة.
- بناء رأسمال فكري وبشري كفء.
- تقديم الخدمات الفنية للأقسام الوظيفية للمؤسسة.

- الوصول إلى استخدامات جديدة للمنتج المحلي.
- تحسين وتطوير العمليات والطرق الإنتاجية المتبعة.
- ضمان سلامة المنتج وأن العملية التي يقوم بها العاملين والمستخدمين أمنة لهم وللبيئة.
- تحسين منتجات الحالية، وتطوير وإبداع منتج جديد.
- تشخيص وتحليل ودراسة المنتجات المنافسة بطريقة علمية.
- التوصل إلى طرق جديدة في اليقظة التكنولوجية.
- إيجاد استعمالات أخرى محتملة للمنتج المحلي.

ومن خلال هذه الأهداف يمكن أن نلاحظ أن نشاط البحث والتطوير ضروري في بعض المؤسسات وحيوي في أخرى ومهم جدا بالنسبة إلى نوع أخر من المؤسسات، فهو يهدف إلى ضمان قاعدة معلومات خاصة تسمح للمؤسسة بتوجيه إستراتيجيتها نحو طرق الإنتاج للحصول على إنتاجية ومردودية أعلى بالتركيز على مجالات نشاطها والموارد المتاحة لها[36].

[36]- كريم بوعيسى،إدارة الإبداع والابتكار ودور البحث والتطوير في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الأغواط، 2009 ص 156 – 159.

3- البحث والتطوير في الجزائر ودوره في التنمية

3-1 البحث العلمي في الجزائر:

إن التعليم العالي عموما هو المسؤول عن إيجاد المعرفة الجديد عن طريق البحث العلمي الذي ينبغي أن يضطلع به ويعده أولى وظائفه وهذا ما يميزه عن باقي الأصناف الأخرى من التعليم. كما عليه ان يقوم بنشر تلك المعرفة الجديدة عن طريق التعليم، هنا يأتي الدور على الجامعة التي ينبغي عليها ان تعلم المعلومات الجديدة التي تحصل عليها عن طريق البحث العلمي العالمي والوطني، وليس الاستمرار في تلقين المعلومات المتوفرة في المطبوعات.

وباعتبارنا الجامعة خزانا للقدرات العلمية والبشرية الوطنية، فإن إدماج البحث العلمي في التطوير الاقتصادي والاجتماعي يعد من الأهداف ذات الأولوية التي ينبغي أن تلتف حولها كل الأعمال التي تتمحور حول إعادة تنظيم البحث الوطني.

ومن أجل تأكيد هذا الدور الأساسي للجامعة، وضعت الجزائر استراتيجيا للبحث العلمي سنة 1998 محاولة منها تدارك التأخر.حيث صدر قانون البحث العلمي 11/98 الذي سطر الإطار العام للبحث العلمي في الجزائر، ووضعت خطة خماسية 2002/1998، لكن تنفيذها الفعلي بدأ عام 2000 بالنسبة للتجهيزات والتشغيل أما الهياكل المخططة لم تبدأ سوى مع مطلع 2003.

هذه الإستراتيجية التي بعثت وقتها أملا كبيرا لدى كل الباحثين، كان الهدف منها أن يصل الانفاق على البحث العلمي 1 % من الناتج المحلي الخام، للتذكير قدرت هذه النسبة ب 0.18 % سنة 1998 في حين كان المتوسط الإفريقي 0.36 % والمتوسط العربي 0.20 %.

أنشئ لهذا الغرض صندوق البحث العلمي ممول من مصادر عمومية. رصدت الجزائر 1.33 مليار دولار للبرنامج الخماسي 2002/1998 الذي تحول إلى برنامج الخماسي 2004/2000، لكن النتائج بالرغم من المؤشرات الكمية المسجلة لم تحقق الأهداف المرجوة[37].

الجدول التالي يبن تطور أهم مؤسسات البحت في الجزائر من 1962 إلى غاية 2012 والذي عرف تأسيس العديد من مراكز وهيئات وطنية للبحث.

[37] نصر الدين غراف، التعليم الالكتروني مستقبل الجامعة الجزائرية دراسة في المفاهيم والنماذج، مذكرة دكتوراه، علم المكتبات، جامعة قسنطينة، ص ص 73 – 74.

المصدر: التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962 – 2012، ص 89.

سنة الحل	الوصاية	سنة التأسيس	الهيئة	Colonne4	Colonne3	Colonne2	Colonne1
1968	\	1963	مجلس البحث				
1971	\	1968	هيئة التعاون العلمي				
1973	\	1971	المجلس المؤقت للبحث العلمي				
1983	وزارة التعليم العالي	1973	الهيئة المؤقتة للبحث العلمي				
1986	رئاسة الجمهورية	1982	محافظة الطاقات الجديدة				
1986	الوزارة الأولى	1884	محافظة البحث العلمي والتقني				
1990	رئاسة الجمهورية	1986	المحافظة العليا للبحث				
1991	الوزارة الأولى	1990	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا				
1991	الوزارة الأولى	1991	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة				
1992	وزارة الجامعات	1991	أمانة الدولة للبحث				
1993	وزارة التربية الوطنية	1992	أمانة الدولة				
1994	وزارة التربية الوطنية	1993	الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث				
إلى يومنا هذا	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2000	الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي				
إلى يومنا هذا	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2008	المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي				

*** دور التعليم العالي في البحث العلمي:**

تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف.

رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.

الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيه المؤهلات اللازمة[38].

- يسهر التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتنمية كل التخصصات.

- يضمن التعليم العالي العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث وللبحث.

- يساهم التعليم العالي في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها.

- يعمل التعليم العالي على تعزيز الطاقات العلمية والوطنية بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية للبحث التي يوطد معها علاقات تعاون مختلفة.

- يعتمد التعليم العالي سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

- يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة ونشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني.

- يحفز الابتكار والاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم والتقنيات والنشاطات الرياضية.

---

[38] علي عزوز، المرجع السابق، ص 227.

- يساهم التعليم العالي في إبراز ودراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينهما.

- يساهم التعليم العالي داخل الأسرة العلمية والثقافية العالمية في مناقشة الأفكار وتقدم البحث والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعرف وتلاحقها.

*** دور مخابر البحث العلمي في الجزائر:**

تقوم المخابر العلمية في الجامعات الجزائرية بدور فعال في تطوير البحث العلمي من جهة وإنتاج المعارف العلمية والتنشيط الثقافي والبيداغوجي من جهة أخرى وفيما يلي المهام الداخلية والخارجية لمخابر البحث في الجامعات وفق دورها السابق:

1- المهام الداخلية في الجامعة:

لقد أوجدت المخابر العلمية في الجامعات الجزائرية أو أي جامعة القيام بدور حاد في البحث في القضايا البحث العلمي، واقتراح البدائل النوعية، والحلول الاستعجالية ومن بين الدور والمهام الأساسية لمخابر البحث العلمي داخل الجامعات نذكر:

- **تطوير البحث العلمي:** حيث أن البحث العلمي نشاط عامي منهجي يهدف إلى إنتاج المعرفة في جميع المجالات، ومن هنا يمكن اعتبار البحث العلمي على انه زيادة معارف الإنسان العلمية.

- **التنشيط الثقافي:** في الإطار العلمي والمعرفي حيث يمكن اعتبار المخبر على انه ليس أجهزة أو عتاد وكتب بقدر ما هو آليات الحركة العلمية والثقافية والمعرفية في الجامعة، فعن طريق الفرق المكون منها يساهم المخبر في الحراك العلمي والثقافي والمعرفي داخل الجامعة بإحياء الملتقيات والفعاليات والمؤتمرات والندوات ... الخ.

- **التنشيط البيداغوجي:** باعتبار المخبر مكتب دراسات متنقل إذن فهو يكون في مستوى معالجة القضايا التعليمية المعرفية التي تحتاج إلى علاج، وهي كثيرة جدا فعن تفعيل المناهج أو البحث يمكن معالجة قضايا التدريس والمعرفة العلمية ... وغيرها.

- **المشاركة في النشاطات العلمية:** حيث تتم المشاركة في بعض التقييمات والتقويمات والجوائز الوطنية والمسابقات ونشر بعض المعارف العلمية والعملية ... الخ.

- **تشجيع الباحثين:** وهذا بخلق مناخ تنافسي بين الطلبة والباحثين وهو دافع حقيقي لزيادة تطوير ونشر المعرفة العلمية، وزيادة التنافسية في الملتقيات والأبحاث الوطنية والدولية وغيرها[39].

2- المهام الخارجية لمخرجات المخابر:

باعتبار المخبر منتجا للأفكار، كان عليه أن يتجاوز حرم الجامعة، حيث يشارك في الفعاليات الوطنية التي تخصه، وذلك بتقديم مشاريع وطنية أو دولية، فمن المهام الخارجية ما يلي:

- **تقديم المشاريع:** يساهم المختبر مع المؤسسات الوطنية أو الأجنبية في تقديم مشاريع في اختصاصه كفتح مشاريع للماستر والماجستير والدكتوراه وفتح كذلك مشاريع CNEPRE وفتح المشاريع الوطنية للبحث PNR بالإضافة إلى تقديم الخدمات العلمية لكل من يطلب استشارة في الاختصاص سواء في الداخل أو الخارج.

- **المساهمة في الملتقيات الوطنية والدولية:** بما أن المختبر كان عليه أن يتجاوز عتبة الجامعة وهذا بالحضور القوي لفرقه في الملتقيات والندوات الوطنية أو الدولية، فأدى هذا إلى خلق تنافسا شديدا بين الأعضاء، والمختبر بدوره يعمل على تشجيعهم بتحمل بعض نفقات التي يلزمها القانون.

- **تقديم إشكاليات لانجاز الملتقيات بالشراكة:** تساهم المخابر بتقديم العديد من الإشكاليات في داخل الوطن وخارجه. حيث يعمل المختصون في دراسة كل المسائل المطروحة في المخبر وبالتالي تقديمها لمن يريد الحصول عليها من المهتمين بالبحث العلمي.

- **المشاركة في الجوائز العلمية:** يعمل أعضاء المختبر على ملاحقة ما ينشر في الشابكة من فتح باب التباري في المناقصات العالمية أو الجوائز الدولية، فيعمل الأعضاء على تقديم مشاركتهم داخل المختبر أولا، ولما تنال تزكية المختبر يقدم عمله للجهة التي يرغب نيل جائزتها[40].

---

[39] عادل مستوي، سمير كسيرة، التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر رؤية تحليلية خلال الفترة 1990 – 2013، Cybrarians Journal، دورية علمية محكمة تعنى بمجال المكتبات والمعلومات، العدد 40، ديسمبر 2015، متاح على الانترنت: www.Journal Cybrarians.org تمت مشاهدته يوم 2 نوفمبر 2020 على الساعة 15:20.

[40] صالح بلعيد، دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي والتنشيط الثقافي والبيداغوجي، الملتقى الوطني آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر 1، 2012، ص 165 – 166.

2- العوائق التي تعترض البحث العلمي في الجزائر[41]:

* قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه فإذا كان معدل الباحثين المؤهلين في الدول المتقدمة 3000 باحث لكل مليون نسمة من السكان فإن ذلك حلم بعيد المنال بسبب النمطية، والبيروقراطية، وضعف التمويل، وإنعدام إستراتيجية واضحة للبحوث. ففي الجزائر مثلا صرحت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي أن القانون يضع أمام الوزارة مهمة تعبئة 100 ألف باحث، إلا أنها لم تتوصل إلى تعبئة سوى 14 ألف باحث من مجموع 16 ألف المطلوب تعبئتها كمرحلة أولى وأوضحت أن بحوزة وزارتها 700 مشروع بحث نفذ منها 300 مشروع سنة 2005.

* قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع، فبالمقارنة فإن ما يرصد للأبحاث عندنا 1 % من الدخل القومي ، مقابل ما تخصصه إسرائيل الذي يعادل3.1 في المائة (أو 540 دولارا للفرد)، بينما ترصد كل من اليابان وألمانيا وأمريكا حوالي 3 في المائة (أو 1000دولار للفرد الواحد).

*عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.

*عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة، والتجارة، وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.

-غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أوتثبيطه.

*التقليل من قيمة البحث العلمي: لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على

[41] حدة يوسفي، معوقات الإعتماد على نتائج البحوث النفسية والإجتماعية في إتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر. ص 5.

البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي.

* تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.

* وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وإفتراض أن لديه أجندة خفية. فبوابي المعلومات Gate Keeper قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أو المستشفيات.....الخ.

* يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الإلكترونية، أو لعدم توفرها أصلاً.

* عدم ملامسة البحوث "للقضايا الجدية" إيثاراً للسلامة، الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.

* معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية.

3- دور البحث العلمي في التنمية:

إن الحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي، ودورهما في التنمية والتقدم، حديث قديم يضرب بجذوره منذ تاريخ العلم والبحث العلمي، وفي نفس الوقت حديث جديد متجدد عبر الزمان والمكان للدرجة التي أصبح من البديهيات التي لا داعي لتكرارها، والتأكيد عليها، وليس أدل على ذلك من أن موقع أي دوله على سلم التقدم والحضارة مرهون بمدى ودرجة تقدمها في مختلف مجالات العلم والبحث العلمي بشقة الطبيعي والاجتماعي؛ فما نشهده اليوم ونلمس آثاره على كافة الأصعدة والمستويات وفى مختلف الأنشطة والمجالات وليد الثورة العلمية، والتي تترجم لمنجزات تكنولوجية تستخدم وتوظف في شتى مناحي الحياة. فالعلاقة أضحت جدلية، تفاعلية ما بين إستخدام وتوظيف نتائج البحث العلمي - بغض النظر عن مجاله - وبين التقدم البشرى والهيمنة على الطبيعة والتخطيط للحاضر والمستقبل.

ولا يخفى الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، بالتنمية الوطنية والإعمار، ويبدو أن الدول المتقدمة صناعيا؛ بارعة في ترسيخ هذا الإرتباط والاستفادة منه لأقصى الحدود؛ حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتقني؛ بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20 إلى 40% إلى وجود رأس المال.

إن تحقيق التنمية المستدامة بإعتبارها هدفا إستراتيجيا؛ يفترض أن يلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات وإحتياجات الأجيال المقبلة؛ يتطلب إستحضار عنصر البحث العلمي والانفتاح على ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانات وإنجازات واعدة في هذا الشأن .

وهذا ما تؤكده العديد من التجارب العالمية في كل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا..؛ التي إستثمرت خلالها الإمكانات المذهلة التي يتيحها هذا الحقل وما يرتبط به من تقدم علمي؛ بشكل فعال لصالح تطور وتنمية ورفاهية المجتمع في مختلف الميادين والمجالات، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث والإبتكار وإستثمارهما على أحسن وجه.

فالدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي؛ نجدها دائما تحتل مكان الصدارة في مجالات عديدة؛ مثل تصنيع الآلات والأجهزة الحربية، وهذا يجعلها تتفوق عسكريا؛ وتكثرمساهماتها الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية، أو في مجال تقديم الخدمات المتنوعة لمواطنيها وفق أحدث الأساليب، أو في نموها الاقتصادي وبناء المصانع وزيادة الإنتاج وحسن إستغلال الموارد الطبيعية.

إن تنمية وتطوير الرأس المال البشري التي تتمثل في تشييد وصيانة البنى الأساسية التي تكفل لدولة ما تعليما ومهارات يمكناها من مواكبة باقي دول العالم؛ تمثل أهمية أساسية بالنسبة إلى قدرة الدول النامية؛ ليس في مجال تحسين وضعها فحسب؛ وإنما أيضا من أجل المساهمة في رفاهة كل البشر.

جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أنه أصبح واضحا، ومقبولا بصورة عامة، أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، ورأس المال البشري.وعليه فقد أكد التقرير أن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية .

إن الإعتماد على معطيات ونتائج البحث العلمي وتلافي الارتجال والعشوائية في إتخاذ القرارات والتدابير على اختلاف أنواعها؛ يمنح هذه الأخيرة مصداقية ونجاعة واستقرارا ؛ بما ينعكس بالإيجاب على تطور وتنمية المجتمع.

ويفترض في مراكز ومؤسسات الأبحاث والدراسات بمختلف تخصصاتها أن تلعب أدوارا كبيرة في هذا الصدد؛وبخاصة على مستوى وضع الخطط والدراسات والمقترحات والتوصيات المرتبطة بمجالات مجتمعية حيوية على طريق ترشيد القرارات وتوجيهها.

من جهة أخرى؛ فإن مسألة علاقة البحث العلمي بالتنمية الإجتماعية تضعنا من جديد، أمام الملاحظة الجديرة بالتأمل والفحص وإعادة التركيب، وهي الملاحظة التي ما يفتأ يلوك الحديث فيها كثيرون اليوم، ونعني بتلك الملاحظة مسألة تعميق الارتباط بين الجامعة والبحث العلمي من جهة، والمجتمع من الجهة الأخرى، فالأطروحة التي مازال يلح عليها المثقفون من خارج الجامعة، هي أنهما، أي الجامعة ومراكز البحث العلمي ظلتا تعيشان واقع إنفصال مخيف عن المجتمع، فهما بعيدتان عن مشكلاته، وعن طموحاته وتطلعاته، وعن احتياجاته الصميمية، ولذا فهما مصابتان بحالة يائسة من العقم، وهما لا تضطلعان بأي مسؤولية اجتماعية حقيقية، ولاسيما من حيث الإسهام في قيادة المجتمع نحو رفاهية الإنتاج، ومن حيث الأخذ بيده نحو مزيد من تطوير مفهوماته تجاه الحياة، وتجاه علاقاته بالكون والأشياء. والسبب في كل ذلك ليس سراً من الأسرار، فالذي يعرقل دور الجامعة – بإعتبارها منارة العلم والبحث العلمي- في المجتمع، هو أن هناك خوف أو توجس من تدخل - الجامعة ومراكز البحث ومخابره ووكالاته - في التنمية الإجتماعية، فيرون في ذلك تجاوزاً لأهدافها التعليمية!، ،فيعمدون إلى تكريس المفهوم "الباهت " للعلم والتعليم وهو أن تتخذ الجامعة وبحوثها العلمية موقفاً محايداً من التنمية " وذلك لكي تؤدي مهمتها العلمية في هدوء وإبداع!! ؟؟" و الإستمرارفي إنتاج مخرجات لا تجد مكان لها في سوق العمل والإنتاج ، متناسين أنه ينبغي أن يكون للجامعة والبحث العلمي فيها دور ناهض في تحسن وتطوير المجتمعات. فنظرتهم للجامعة هي نظرة نسقية مغلقة لا مكان للابداع والابتكار فيها.إنطلاقا مما سبق فإن البحث العلمي في وطننا وخاصة منه البحث الاجتماعي يواجه تحديات وصعوبات وعراقيل

خاتمة الفصل :

يمكن القول بأن وضع البحث العلمي، ودورة، ومدى الاستفادة منه، وتوظيفه في رسم السياسيات وصنع القرار في العالم العربي ليس باستثناء عن حالة الجزائر، فالوضع في الدول العربية ليس بأفضل حالاً، فلا يزال البحث العلمي وتوظيف نتائجه دون المستوي المطلوب حتى الآن، وأن كانت هنالك خصوصية تاريخية ومجتمعية فيما بين دول العالم العربي، إلا أن هناك قسمات ثقافية واجتماعية وسياسية مشتركة تحول دون الاستخدام والتوظيف الأمثل أن لم يكن الإيمان بأهمية ومكانة البحث العلمي ودورة في خدمة قضايا المجتمع بشكل عام ورسم السياسات وصنع القرار بوجه خاص.

فصل : سياسة سعر الصرف كآلة من آليات السياسة الهيكلية

1- ماهية سعر الصرف .

– مفهوم سعر الصرف وأهم الإصطلاحات المستعملة في عالم الصرف

1-1 مفهوم سعر الصرف

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني

أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات

- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات.

- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

2- **طرق تسعير سعر الصرف** : هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

- ✓ **التسعير المباشر**: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى، وفي المركز المالي في لندن، يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

- ✓ التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس $ الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي:1$ = 59.67 دج.

3- أهم الإصطلاحات المستعملة في عالم الصرف

في هذا الإطار نميز بين الإصطلاحات المستخدمة لترميز العملة وأخرى لترميز سعر الصرف:

3-1 **ترميز العملة**:

عادة ما يعبر عن كل عملية بثلاث أحرف أبجدية، الحرفين الأولين يعبران عن البلد أما الحرف الأخير فرمز إلى أول حرف في إسم العملة

مثلا: إسم البلد USأي و م أ، Dأي الدولار

3-2 **ترميز سعر الصرف:**

أصطلح كما يلي عن سعر الصرف USD/FRF ويقرأ دولار أمريكي مقابل فرنك فرنسي، ويعني أن واحد دولار أمريكي يساوي عدد معين من الفرنكات الفرنسية.

مثلا: ليكن لدينا سعر الصرف التالي USD/FRF = 5.7010 في مثل هذه الحالة نقول أن واحد دولار يساوي 5.7010 فرنك فرنسي إذن لقراءة سعر صرف معين فالقاعدة أن العملة الموجودة على اليسار هي العملة الثابتة أو العملة المسعرة وقد يعطي لها قيمة 1 أو

100وحدة كما هو الشأن بالنسبة لليرة الإيطالية، أما العملة الموجودة على اليمين فهي عملة التسعير وما جرت عليه العادة أن سعر الصرف يعلن عنه حتى الرقم الرابع بعد الفاصلة.

4- أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

4-1 سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإرتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد

4-2 سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات م أ يكون سعر الصرف كالآتي:

$$TCR = \frac{tcn/pdz}{1\delta/pus} = \frac{tcn * pus}{pdz}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الإسمي

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا Pus/$1 القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/Pdz فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

3-2. سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز « La speres » للأرقام القياسية.

- مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية إختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فستستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم إختيار سنة يكون فيها إقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.

3-4 سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

4-4 : أدوات وأهداف سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة إقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم إستقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.

اولا: أدوات سعر الصرف:

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:-

أ. **تعديل سعر صرف العملة:**

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

أ-1 - إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

أ-2 ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات.

أ-3 ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية.

أ-4 عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.

أ-5 إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

أ-6 الإستجابة لشروط مارشال – ليرنر والقاضي بأن تكون:1 em+e′m أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح 1.

ب. **إستخدام إحتياطات الصرف:**

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند إنهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية،

وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ج. إستخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر إنهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

د. مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

- منع التسوية القبلية للواردات.

- الإلتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة

- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.

- حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد إنتشار ظاهرة التعويم.

هـ- إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها.

أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

ثانيا : أهداف سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

أ. مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

ب. تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

ج. توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي...(مواد أولية، زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور.

د. تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي إعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

5- العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديده

5-1 العوامل المؤثر في سعر الصرف:

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية. وسنبين الآن كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها:

وسنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جدا حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جدا فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

أ. مستويات الأسعار النسبية:

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الإنخفاض حيث يمكن الإستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العطس إذا إرتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الإرتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جيد حتى مع إرتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة، فإن إرتفاع مستوى الأسعار

في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في إنخفاض قيمة عملتها و إنخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في إرتفاع قيمة عملتها.

ب. التعريفات الجمركية والحصص:

إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف. ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفة جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الإرتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيدا حتى مع إرتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

جـ. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:

فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية).

د. الإنتاجية:

إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فـ'ن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عن القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الإنخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

وآخر ما نصل إليه أنه إذ أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى إنخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستنخفض قيمتها.

6- كيفية تحديد أسعار الصرف: نميز ثلاثة حالات:

أ. **الحالة الأولى:**

وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الإرتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الإرتباط المركزي للعملة.

ب. الحالة الثانية:

هي حالة التعويم الحر دون أي إرتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الإقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

جـ الحالة الثالثة:

هي حالة الإرتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الإرتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

7-- نموذج ماندل – فلمنح في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963م، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاد المفتوح، وهو نظرية لتحديد سعر الصرف. يحلل أثر توازن ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف، ويفترض أن صافي الصادرات يزداد بإنخفاض قيمة العملة المحلية في المدى القصير، وأن الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية يؤثر في تدفق رؤوس الأموال. ويستنتج النموذج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الإقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الإقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية.

يعتمد سعر الصرف التوازني على العناصر التالية:

- مستوى النشاط المحلي. – مستوى النشاط الخارجي.
- مستوى أسعار الفائدة المحلية. – مستوى أسعار الفائدة الأجنبية .

7-1 محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به.

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد إنطلاقا من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وقد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كأن يحقق بدوره درجة كبيرة من الإستقرار في المعاملات النقدية الدولية. وبعد إنقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد إنطلاقا من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة.

2-7 سعر الصرف والتضخم:

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو (1772-1823) ، ثم قام بتطويرها الإقتصادي السويدي غوستان كاسل وركز على مبدأ بسيط مفاده أن" قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين". وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه في ما يلي:

- تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية، على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الإقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.

- بعض الدراسات التجريبية أكدت على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والإقتصادية تتدخل في تحديد سعر الصرف في المدى القصير.

3-7 سعر الصرف ومعدل الفائدة:

بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين إقتصاد ما وباقي الإقتصاديات يساوي معدل إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة B فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العمليتين.

هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل وإعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت على أنه بالرغم أم هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الإنخفاض أو الإرتفاع) إلا أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى 55%.

7-4 سعر الصرف وميزان المدفوعات:

تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة إنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.

كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان القاعدة.

فللقيام بعملية التنبؤ المستندة على الأرصدة المذكورة سابقا فإنه يجب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية والتي يمكن إجمالها في خمسة معدلات :

- معدل إرتفاع وإنخفاض الإحتياطات الرسمية للدولة.
- معدل تغطية الصادرات للواردات.
- معدل زيادة عرض النقود.
- معدل توسيع الصادرات وتنوعها.
- معدل حزمة اليدين.

فبتتبع تطور مختلف هذه المؤشرات من الممكن أن نستخلص مجموعة من المنبهات والدلالات على تغيير مرتقب لسعر الصرف.

7-5 طرق التنبؤ بأسعار الصرف:

تتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى طرق أساسية المرتكزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، والطرق التقنية التي تنقسم بدورها إلى طرق بيانية وأخرى إحصائية.

الفرع الأول: تقنيات التنبؤ بإستخدام الإقتصاد القياسي

ترتكز نماذج الإقتصاد القياسي على تحديد علاقة ثابتة بين بعض التغيرات الإقتصادية وسعر الصرف ومن أهم هذه المتغيرات نجد:

سعر الصرف – التضخم

سعر الصرف – معدل الفائدة

سعر الصرف – معدل الفائدة

1-5-7 **الطرق التقنية**

يرتكز التحليل التقني لسعر الصرف على أن هذا الأخير في الفترة لا يعبر عن كل المعلومات المتوفرة ، ومن ثم فإنه من الممكن بعد دراسة سليمة سابقة لأسعار الصرف أن نستخرج مجموعة من الأشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر الصرف.

-أ. **التنبؤ عن طريق التحليل البياني:**

يرتكز التحليل البياني على النظرية CH.downs لأول مرة على مؤشرات البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة إستخراج بعض المعالم التي تساعدنا على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلا (المتغيرات) ومن أجل القيام بعمليات التنبؤ بيانيا يجب:

* إختيار طريقة العرض البياني.

* تحليل واستنباط النتائج من الأشكال.

-ب. التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي:

يهتم التحليل الإحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف قصد إستخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم هي:-

* المتوسطات المتحركة.

* التذبذب – L'oscillateur -

خلاصة :

ان الدولة انتهجت نظام الصرف المرن فإنه لن يستمر نظرا لآليات التسوية التلقائية التي تبدأ في إعادة التوازن تدريجيا، وهي غير ممكنة للبلد الذي يتبع نظام صرف ثابت، وبالتالي يستمر الاختلال مما أدى بالسلطات النقدية للجوء إلى إجراءات تتمثل في سياسات سعر الصرف وأهمها: سياسة تحرير المبادلات، وسعر الصرف التي أصبحت مفروضة من طرف هيئات ومنظمات دولية باعتبار أن العالم اليوم يتجه نحو التبادل والتكامل الدولي.

فصل : سياسة التصنيع

تمهيد : يقصد بها جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات لتشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية داخل البلد، وإحلال المنتجات المصنَّعة محليا مكان تلك المستوردة من الخارج (سياسة إحلال الواردات)، أو حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، أو توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة نظرا لأهميتها الاستراتيجية أو لعوائدها المرتفعة، أو لأي اعتبار آخر تراه الحكومة ، وتتراوح الأدوات التي تتخذها الحكومات لتحقيق أهداف سياستها الصناعية بين فرض الرسوم الجمركية المرتفعة و/أو وضع القيود غير الضريبية (معايير تقنية أو صحية مثلا) على بعض الواردات للحد منها، وتقديم الدعم والمساعدات المالية للمقاولات الصناعية، وتوفير الطاقة والسلع الأولية لها بأسعار تفضيلية ، كما تعمل الحكومات على تدريب العمالة المحلية وتأهيلها، وتشجيع البحث العلمي والابتكار في الجامعات والمعاهد، وعقد شراكات مع حكومات أو شركات أجنبية لاستقدام التكنولوجيات الحديثة

كما تعمل الحكومات على تدريب العمالة المحلية وتأهيلها، وتشجيع البحث العلمي والابتكار في الجامعات والمعاهد، وعقد شراكات مع حكومات أو شركات أجنبية لاستقدام التكنولوجيات الحديثة ،فمثلا اليابان طورت صناعاتها في ظل السياسة الحمائية، وليس في كنف التجارة الحرة على عكس ما هو شائع ، أما البلدان النامية فقد حرصت بدورها ومنذ استقلالها على تشجيع التصنيع، وآمنت به كأقصر الطرق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والالتحاق بالغرب. وقد عملت الحكومات في هذه البلدان على تبني سياسات لإحلال الواردات، وذلك بإنشاء صناعات محلية تقوم بإنتاج السلع التي كانت تستورد في السابق، وإقامة حواجز جمركية أمام السلع المستوردة لجعل السلع المحلية أكثر تنافسية

الصناعة في الجزائر:

تعد الصناعة في الجزائر أحد الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الجزائري وخاصة صناعة الهيدروكربونات المنتمية إلى قطاع صناعة التعدين وعلى الرغم من تنوع إنتاجية هذا القطاع إلا أنه متواضع في المردود وتشكل صناعة الهيدروكربونات في البلاد 13% من إجمالي الناتج المحلي وشكلت المحروقات المنتجة حوالي 2.9% من إنتاج الغاز الطبيعي في العالم الكل وحوالي 2.2% من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمين خلال عام 2006 وأنتجت الجزائر في عام 2006 حوالي 38914 طنا من الذهب الخام لميتوسط 9.57 من الذهب الخالص من كل طن.

وقد كانت بداية بروز صناعة التعدين في البلاد عام 1970 واعتمدت الصناعة آنذاك على العديد من المعادن كالحديد والفوسفات والزئبق والزنك وكل ذلك من خلال شركة التعدين والتنقيب الدولية بالتعاون مع الشركة الوطنية للبحوث المعدنية والتنقيب، وفي مطلع عام 2000 اقترحت الحكومة قرارًا يسمح للمستثمرين الأجانب لتطوير الرواسب المعدنية، توجد في المناطق النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية لتنميتها.

الأثر الاقتصادي تعود النسبة العليا من الإيرادات إلى قطاع الغاز الطبيعي والبترول والتصنيع حيث بلغت هذه القطاعات الصناعية نسبة دخل للحكومة تقدر بـ 78% وذلك بسبب الزيادة

المستمرة في الأسعار العالمية للنفط الخام والغاز الطبيعي وساهم قطاع التعدين في توظيف أكثر من 28 ألف شخص.

وضعت الجزائر مؤخرا إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضًا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي.

2- الفروع الاستراتيجية للصناعة في الجزائر:

- صناعة الحديد والتعدين.
- اللدائن الهيدروليكية.
- الكهربائية والكهرومنزلية.
- الكيمياء الصناعية.
- الصيدلانية.
- الميكانيك وقطاع السيارات.
- صناعة الطائرات.
- بناء السفن وإصلاحها.
- التكنولوجيا المتقدمة.
- صناعة الأغذية.
- النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة.
- الخشب وصناعة الأثاث.

3- التطور الصناعي:

عاش قطاع الصناعة بالجزائر ثلاث مراحل أساسية في مرحلة البناء والتطور 1966- 1986 ومرحلة الانكماش 1987- 1989 ومرحلة الاستقرار والانتعاش بعد 1999 وصادقت الحكومة مؤخرًا على إستراتيجية صناعية جديدة تتضمن جملة من الإجراءات لإعطاء دفع لهذا القطاع وذلك بالاعتماد أكثر على الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وكذا الشراكة مع الشركات الأجنبية والهدف هو الانتقال بمساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام إلى 10 بالمائة.

فأمام الواقع الاقتصادي الصعب للغاية الذي سجل غداة الاستقلال قررت الحكومة الجزائرية وضع سياسة صناعية تعتمد أساسًا على التصنيع الثقيل بدل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتبرته السلطات حينها الحل لبعث الاقتصاد الوطني وتحسين معيشة المواطنين، ولأن الجزائر اختارت النهج الاشتراكي بعد الاستقلال فإنها استوحت التجربة الصناعية من البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي سابقا ولتخفيف ذلك أقدمت الحكومة على تأميم مختلف القطاعات الصناعية كالأسمدة والصناعات الغذائية لتصل إلى تأميم المحروقات عام 1971.

المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية:

الانتشار القطاعي للصناعة:

تثمين الموارد الطبيعية.

تكثيف النسيج الصناعي.

ترقية الصناعات الجديدة.

انتشار وتوسيع حيز الصناعة:

خلق تعاون من خلال:

- استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها.

- وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة.

- استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات.

سياسة التطور الصناعي:

- إعادة تأهيل المؤسسات.

- الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي.

- تطوير الموارد البشرية.

- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفروع الإستراتيجية:

- صناعة الحديد والتعدين.

- اللدائن الهيدروليكية.

- الكهربائية والكهرومنزلية.

- الكيمياء الصناعية.

- الصيدلانية.

- الميكانيك وقطاع السيارات.

- صناعة الطائرات

- بناء السفن وإصلاحها.

- التكنولوجيا المتقدمة.

- صناعة الأغذية.

أنواع الصناعة: هناك نوعان:

أ) الصناعة الثقيلة: وهي الصناعة التي تستخدم هياكل ضخمة وأهمها:

* صناعة الحديد والصلب: أهم مراكزها ببلادنا مصنع الحجار بعنابة 2/م/طن سنويا ومصنع وهران/ الجزائر.

* الصناعة الميكانيكية: هي تدعم القطاعات الأخرى بالوسائل ومن أهمها مصنع بلعباس للعتاد الفلاحي.

* تكرير البترول: هناك عدة مصانع مثل مصنع حاسي مسعود الجزائر ومصنع سكيكدة/ أرزيو.

* تمييع الغاز: هو تحويل الغاز من الحالة الجافة إلى السائلة وترتكز معامله بأرزيو وسكيكدة.

* الصناعة البتروكيماوية: هي صناعة تقوم على تحويل المحروقات مثل صناعة الأسمدة والبلاستيك، المبيدات وتتركز في عنابة، سكيكدة، سطيف.

ب- الصناعة الخفيفة: وتتمثل خاصة في:

- **الصناعة النسيجية والجلدية**: تشهد حيوية كبيرة بعد إقبال الخواص على الاستثمار فيها.

- **الصناعة الإلكترونية**: تمتاز بالجودة والمنافسة صناعة الأجهزة الكهرومنزلية وترتكز في تيزي وزو وسيدي بلعباس.

- **الصناعة الغذائية**: مثل صناعة السكر والعجائن والزيوت، الحليب وهي تشمل أكثر من 169 مؤسسة صناعات أخرى: الصيدلانية والورق.

- **الصناعة التقليدية**: مثل الخزف والفخار والزرابي والحلي وهناك حوالي 92 مؤسسة حرفية وللحفاظ أعفت الدولة الضرائب.

ج- إعادة تأهيل المناطق الصناعية:

حيث خصصت الدولة 72 مليار د/ج لتطوير الصناعة وأنماط التسيير والشروع في إنشاء ثلاث مدن صناعية مثل مشروع جنجل. العسكري المحلي ما أعلن عنه مدير الصناعات العسكرية في وزارة الدفاع الجزائرية اللواء رشيد شوافي عام 2013 حينما كشف عن مشاريع لإنتاج السيارات الثقيلة رباعية الدفع لتغطية احتياجات الجيش وكذلك إقامة قاعدة للمنظومات الإلكترونية للدفاع. ومن بين هذه المشايع الشراكة الجزائرية الإماراتية لإنتاج السيارات العسكرية ذات الدفع الرباعي والذي في إطارها كشفت مديرية الصناعة التابعة لوزارة الدفاع الجزائري عن التخطيط لإنتاج 40 ألف من هذا النوع بحلول يناير 2018 مع توجيه 25% من الإنتاج إلى التصدير لدول إفريقية، وقال كويسى مجيد صاحب شركة لاستيراد السيارات رباعية الدفع مقرها دبي وعضو غرفة التجارة الجزائرية الإماراتية- للأناضول-أن الجزائر تصدر في الوقت الحالي سيارات ذات دفع رباعي مصنوعة محليا من طراز سوناكوم كي 120. وفي مجال تصنيع العربات المصفحة بدأ مصنع لمحافظة خنشلة) شرق)في كانون الأول/ ديسمبر 2014 في إنتاج هذا النوع من السيارات من " نمر " وذلك في إطار شركة بين وزارة الدفاع الجزائرية وشركة توازن الإماراتية.

وفي نهاية 2015 استلم الجيش الجزائري أولى العربات رباعية الدفع من نوع " مرسيدس بانز " من إنتاج جزائري في مصنع تيارت غربي البلاد، وفي شهر أغسطس 2016 وقعت وزارة الدفاع الجزائرية على اتفاق شراكة صناعية مع مجموعة ليوناردو- فين ميكانيك الإيطالية تتضمن إنتاج طائرات مروحية من طراز أوغوستا واسلاندا لمحافظة سطيف شرق العاصمة الجزائرية.

خاتمة الفصل :

تحتاج عملية التصنيع شكل عام وبكافة تفرعاتها إلى بيئة مناسبة لها وهنا يبرز دور الحكومات في سن القوانين والتشريعات التي تهيئ هذه البيئة والتي تعمل على احتضان المصنعين وكافة العاملين في هذا القطاع الهام إلى جانب ذلك تساهم الحكومات في حفظ الحقوق المختلفة للمصنعين ولمصانعهم ولعمالهم وفي تنظيم عملية المنافسة والحد من العمليات غير المشروعة والتي يتم من خلالها الاعتداء على مجهودات المجتهدين وسلب حقوقهم.

فصل : ميزان المدفوعات

تظهر اهمية ميزان المدفوعات في السياسات الاقتصادية من حيث انه ، يمثل البعد النهائي لكل من السياسة الظرفية والهيكلية من حيث تطبيقاتها . فاذا حصل عجز على مستوى ميزان المدفوعات فهذا دليل ان كل من السياسة الظرفية بأدواتها والسياسة الهيكلية بأدواتها لم تكن فعالة ولا مرشدة مما ولد فجوة عجز على مستوى الميزان والعكس اذا كانت كل من السياستين الظرفية والهيكلية للسياسات الاقتصادية فعالة ومرشدة فان ذلك سيظهر على مستوى الميزان كفائض يدل على وجود ارباح وازدها بالنسبة للدولة محل البحث .

1 : تعريف ميزان المدفوعات :

- يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [42]

* و عليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي ، بين المقيمين في تلك الدولة و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [43]

- يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة

[42] زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 44
[43] موسى سعيد مطر و آخرون ، **التمويل الدولي** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2008 ، ص 15

2 : أهمية ميزان المدفوعات :

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية :

- **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :** هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و الواردات .

- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف :** ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب و عرض العملات الأجنبية ، و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم و نوع سلع التبادل .

- **يساعد على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة :** يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة .

- **تقيس الوضع الخارجي للدولة :** إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة[44]

3- مكونات (هيكل) ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسيين عموديا و أفقيا :

أولا : عموديا : و ينقسم بدوره إلى قسمين هما :[45]

- **الجانب الدائن :** و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية ، أي أن الصادرات و كل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن .

---

[44] السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، المعمورة ، مصر ، 2008 ، ص 228

[45] الفار إبراهيم محمد ،**سعر الصرف بين النظرية و التطبيق** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1991 ، ص 84

● **الجانب المدين :** و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو إلتزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات و كل ما من شأنه خروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين .

ثانيا : أفقيا : أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات إلا أن الأكثر إتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام :

1-3 الحساب الجاري :

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين هما : الميزان التجاري و ميزان الخدمات

أ : الميزان التجاري : و يتعلق الأمر هنا بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، أي تسجل فيه التجارة المنظورة ، أي صادرات و واردات السلع ، و تسجل فيه الصادرات السلعية الدائنة في الميزان التجاري ، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي .

كما أن الميزان التجاري يحقق فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع ، و يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من واردات السلع ، و يحقق الميزان التجاري توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع .

ب : ميزان الخدمات : حيث تسجل فيه جميع المعاملات الخدماتية ، و يسمى بحساب أو ميزان المعاملات الغير منظورة ، و يسجل فيه صادرات و واردات الخدمات ، و تسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن ، و من أمثلة واردات الخدمات مدفوعات شركات النقل و الملاحة الأجنبية و مدفوعات المواطنين للبلاد الأجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية و العسكرية و مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية و أرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل .

● و يسجل في الحساب الجاري أيضا الإيرادات الرأسمالية المحولة من الخارج و أرباح الاستثمار

- **حساب رأس المال :** في هذا الحساب جميع العمليات تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين :

أ : تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل : و يقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج و العكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة و القروض طويلة الأجل و أقساط يتم تسديدها ، و تسجل القروض الوطنية للخارج و الاستثمار الوطني في الخارج و أقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج .

ب : تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل : و يقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة ، و تقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين ، أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن و تتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها :

- الخوف من الظروف الاقتصادية و السياسية الغير الملائمة .
- إختلاف مستويات أسعار الفائدة .
- من أجل المضاربة ، فمثلا عندما يتوقع المضاربون إرتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع إرتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم و العكس .[46]

3 : حساب التسوية :

يتعلق هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول السائلة ، و يتكون هذا الحساب من العناصر التالية :

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية .
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية .
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة الأجنبية .

[46] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، وؤسسة الوراق للنشر ، مصر 2001 ، ص 242

- موارد صندوق النقد الدولي .[47]

4- حساب السهو و الخطأ :

ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين ، و عليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا ، و لكن قد يحدث و إن يكن المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد و تختلف و الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو و الخطأ .

5-- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

- **التضخم :** إن التضخم يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، فتنخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية .
- **معدل نمو الناتج المحلي :** تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات ، و يحدث العكس في حالة إنخفاض الدخل ينخفض الطلب على الواردات .
- **الإختلاف في أسعار الفائدة** : إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال ، يؤدي إرتفاع سعر الفائدة المحلية إلى إرتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل ، و على العكس من ذلك فإن إنخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال و ذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين .
- **سعر الصرف :** يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين و على العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .[48]

---

[47] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 234

[48] بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، 64

6- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

بإعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحال الاقتصادية للدولة و الذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية ، فإن من الضروري توازن جانبيه في آخر كل فترة و لكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالإختلال في ميزان المدفوعات .

1-6 مفهوم التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التوازن و الإختلاف في ميزان المدفوعات كالآتي :

أولا : التوازن في ميزان المدفوعات :

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن ، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال و التوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي [49] ، وبمكن التفريق بين التوازنين من خلال التعريج عليهما :

1 : التوازن المحاسبي :

و يطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية ، و ميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج ، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن و الآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (دائنية) و مستحقات على الطرف الآخر (مديونية) [50]

2 : التوازن الاقتصادي :

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول و الالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي ، و إنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة الخاصة و من هذه الزاوية

[49] Poul krugman , Economie international , pearson Education , Paris France , 2012 ,p 341

[50] حورية بن طرية ، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري** ، ، تخصص تجارة دولية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016-2017

فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق و قد لا يتحقق ، و يتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي إتجاه كان . و من هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن إتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه . [51] و لكي نتعرف على البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات ، و ذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات ما فوق الخطأ ، و هي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات . تتمثل في عمليات الحساب الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل و حركة رأس المال قصير الأجل و ذلك من أجل المضاربة و حساب الذهب للأغراض التجارية فقط . [52] أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية التي تسمى بعمليات تحت الخط ، و تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات التي تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية و في حركة الذهب للأغراض النقدية .

- و عليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض ، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز.

ثانيا : الإختلال في ميزان المدفوعات :

1-- مفهوم الإختلال :

الإختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان المدفوعات ، و عندما نتكلم عن الإختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين المدفوعات و المقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان و لديه صورتان الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة المديونية على الدائنة في بنود معاملات التسوية و هناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات

[51] شقيري نوري موسى و آخرون ، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ط 1** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 202
[52] زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 126

2-- أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات [53]

توجد عدة أنواع من الإختلالات لميزان المدفوعات و التي تختلف بإختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الإختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب هذا بإختلاف الدول و الظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الإختلال . و من بين أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات نذكر ما يلي :

2-1- الإختلال المؤقت :

هو الإختلال الناتج عن مظاهر إقتصادية قصيرة الأجل و لن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها ، و يزول بزوال الأسباب المؤدية لحدوثه و هو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل و لا يستدعي إتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الإقتصادية و من الأنواع المدرجة تحته نجد :

2-2- الإختلال الموسمي :

و يقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار السنة نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية و تدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام .

2-3- الإختلال العارض :

هو الإختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير ، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري أو تحسن في الأحوال الجوية التي تساعد على تنامي المحاصيل و بالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات ، أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح و المواد الغذائية و إنتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها.[54] **2 : الإختلال الدائم** [55] : هو الإختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة ، و هو ما يمكن أن ينطبق على الإختلال الموجود في الدول النامية أي الإختلال المرتبط بالبنية الإقتصادية أو

---

[53] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر 1999 ، ص 300

[54] صفوت عبد السلام عوض الله ، **سعر الصرف و أثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات** ،دار النهضة العربية ، مصر 2000 ، ص 10

[55] فليح حسن خلف ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 263

الهيكل الإقتصادي ، و تتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق ، و تظهر نتائجها في المدى الطويل ، و يظهر هذا الإختلال نتيجة العوامل التالية :

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض و الطلب الدوليين على منتجات ما ، و تأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة و التأثير على الهيكل الإقتصادي .
- هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها .
- قد يعود إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب .
- إنخفاض مستويات الإنتاج و القدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة و المديونية لهذه الدول .

أ : الإختلال الهيكلي [56] :

يرتبط هذا النوع من الإختلال بهياكل الإنتاج و الدخل و التوظيف و يظل قائما حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الإقتصاد و قد يسمى بإسم الإختلال المزمن ، و الذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية الطويلة الأجل ، و من بين الأسباب التي تستدعي ظهوره هي :

- التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة التي تؤدي إلى إختلاف المزايا النسبية بين الدول
- تغير هيكل الطلب الخارجي و تحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر.

ب : الإختلال الدوري [57] : هو إختلال ناشئ عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها الدول الآخذة بنموذج إقتصاد السوق ، و تقوم التجارة الدولية بنقل هذه التقلبات من دولة لأخرى ، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات و بالتالي يزداد مستوى الإنتاج و التوظيف ، أما في حالة الكساد فينخفض الطلب على الواردات مما يؤثر بدوره على مستوى الإنتاج و التوظيف ، هذا بالإضافة إلى تفاوت مرونة الصادرات و الواردات ، و من هذه الناحية تتفاوت الآثار المترتبة على موازين مدفوعات الدول مما يؤدي إلى إختلالها .

[56] شقيري نوري موسى و آخرون ، مرجع سابق ، ص 208
[57] يوسف عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص 36

- النوع الأول (المؤقت) لا يثير أي مشكلات و لا يستدعي القيام بأي سياسة للتخلص منه كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال الفترة .
- النوع الثاني (الدائم) يدعوا إلى إتخاذ إجراءات للحد منه .

ثالثا: أسباب و طرق تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

1- أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات [58] :

1-1-- الإختلال النقدي :

إذا كان سعر صرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فذلك يؤدي إلى إرتفاع أسعار سلع هذه الدولة من وجهة نظر الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي لتلك السلع و بالتالي حدوث إختلال في ميزان مدفوعاتها ، و يحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب [59] ، فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الإقتصادية .

2-1 التغيرات الهيكلية [60]:

و تتمثل في تغير ظروف العرض و الطلب أو ظروف الإنتاج ، فمثلا قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة ما مما يؤثر على صادرات أو واردات هذه الدولة و لمعالجة هذه الإختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية و معالجتها .

3-1 التقلبات الدورية :

يعود السبب الأساسي للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في هذه الحالة إلى التقلبات الإقتصادية الدورية التي تحدث و التي تترك آثارها على التجارة الخارجية ، فالرواج يؤدي إلى زيادة الواردات ، و زيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الإنتاج و التوظيف في الدول المنتجة للسلع مما يؤثر على ميزان المدفوعات ، و

[58] عرفان تقي الحسني ، **التمويل الدولي** ، العلوم الإجتماعية (الإقتصاد – التمويل) ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 125
[59] حورية بن طرية ، مرجع سابق ، ص 8
[60] شقيري نوري موسى و آخرون ، مرجع سابق ، ص 207

يحدث العكس في فترة الكساد و لعلاج هذا النوع من الإختلال يجب إتباع السياسات النقدية و المالية الملائمة .

4-1 : أذواق المستهلكين [61]:

يؤدي التغير في أذواق المستهلكين و التقدم التكنولوجي إلى إنخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (إنخفاض الصادرات المحلية) .

5-1 تقلبات سعر الصرف : [62]

إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف ، ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات ، فأسعار الصادرات و الواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية ، و بالتالي تتأثر كمية الصادرات و الواردات و أيضا مدى تدفق رؤوس الأموال ، عند إنخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها و يقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية ، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل يؤدي ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، و إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل و علاقتها بالأثمان في الخارج يؤدي ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات .

7-1 الأوضاع و الظروف الطبيعية :

هي تصنف ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات ، الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التي قد تؤثر على الأنشطة الإقتصادية ، و بالتالي تسبب في إختلال موازين المدفوعات للدول

2- طرق تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات :

هناك عدة طرق تتسبب في إختلال ميزان المدفوعات و هي كالتالي [63] :

2—1 التعديل الآلي لميزان المدفوعات :

---

[61] يوسف عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص 36

[62] زينب حسين عوض الله ، **الإقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 109

[63] موسى سعيد مطر و آخرون ، مرجع سابق ، ص 22

إذا حصل إختلال في ميزان المدفوعات و كانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يعتدل تلقائيا ، و لتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات نفرض أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز ، و ذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائية ، و بسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي ، يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الإنخفاض و بالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين .

2—2 التدخل الحكومي :

هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و الدخل القومي لبلد ما ، فتغير إحداهما يؤدي إلى تغير الآخر ، فإن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات من الخارج و بالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات ، و تستطيع الحكومة تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال الإنكماش و التضخم المحليين ، فإن كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات إنكماشية و ذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي يحدث إنكماش في الدخول و تدني في القوة الشرائية و انخفاض في مستوى الأسعار المحلية .

2—3 إتباع مجموعة من السياسات المالية و النقدية الإنكماشية :

إن إتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية الإنكماشية يؤثر على حجم الإنفاق و الدخل القومي و بالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات ، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الإنكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل و لديها عجز في ميزان مدفوعاتها و بالتالي فإن إتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية الإنكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع و الخدمات ، و ينم تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات بهدف تصحيح و معالجة الإختلال و العجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي [64] :

[64] شقيري نوري و آخرون ، مرجع سابق ، ص 210

أ : السياسة المالية : و ذلك عن طريق :

- زيادة الضرائب .
- تخفيض الإنفاق الحكومي .
- تشجيع الإدخار.

ب : السياسات النقدية : و ذلك عن طريق :

- عمليات السوق المفتوحة .
- الأسعار العليا للفائدة .
- المتطلبات العليا للإحتياطي .
- الأسعار العليا لسعر الخصم و إعادة الخصم .

رابعا: تحليل مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية 2000-2016

1-4 تحليل تطور قيمة الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016

لقد عرفت هذه الفترة الممتدة من 2000-2016 بعض التطورات خلال الإصلاحات الإقتصادية التي مست مختلف قطاعات الإقتصاد ، بحيث كان لها أثر واضح على ميزان المدفوعات الجزائري . و في هذا المطلب سنقوم بتحليل تطور مؤشر ميزان المدفوعات بالنسبة للصادرات و الواردات و ذلك من خلال التطرق للجدول التالي :

الجدول 1 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
2000	21.65	9.35
2001	12.32	8.96
2002	10.15	8.78
2003	24.47	13.32
2004	32.22	17.95
2005	46.33	19.86
2006	54.74	20.68
2007	60.59	26.35
2008	78.59	37.99
2009	45.18	37.40
2010	57.09	38.89
2011	72.88	46.92
2012	71.73	51.56
2013	64.71	35.3
2014	56.02	29.5
2015	34.57	52.65
2016	29.05	49.44

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الأربع http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletinstatistique.Htm

2-4 تحليل تطور الصادرات الجزائرية و تنوعها السلعي :

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية في إرتفاع مستمر ، حيث قدرت سنة 2000ب 21.65 مليار دزلار ، و يرجع ذلك إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات ، حيث إرتفع سعر النفط من 16.33 دولار للبرميل عام 2001 إلى 94.45

دولار للبرميل عام 2008 و بسبب عودة أسعار النفط للإرتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة ، كما نلاحظ أن قيمة الصادرات بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 حيث قدرت حوالي 78.59 مليار دولار ، لتعود و تنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية ، حيث إنخفضت في سنتي 2009 و 2010 و السبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 و الركود الإقتصادي العالمي ، ثم بعد ذلك عاودت الصادرات بالانخفاض خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي : 34.57 مليار دولار و 29.05 مليار دولار ، كما أن التنوع السلعي للصادرات الجزائرية يعتمد على عدد محدود من السلع حيث أن قدرة الجزائر في المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود الطلب عليها ، و يعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة و قدرتها على المنافسة الدولية ، في حين أن الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول و لا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات في حين أن الصادرات من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2004 و 2014 من إجمالي الصادرات ، و كذلك الصادرات من التجهيزات % 0.5% كانت محصورة بين 0.1 الفلاحية و الصناعية و المواد الخام و المواد الأولية ضلت هامشية لا تتعدى نسبتها 0.1 على التوالي ، و من هنا يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب %و 0.4 تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال إنخفاض المكونات السلعية للصادرات و تركزها في المحروقات و بالتالي زيادة تحليل المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول على عوائد الصادرات [65] .

3-4 - تحليل تطور الواردات الجزائرية و تنوعها السلعي [66] :

نلاحظ من خلال الجدول 1 أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر حيث كانت سنة 2000 تقدر ب 9.35 مليار دولار ، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2003 إلى غاية 2009 و هذا راجع إلى :

- أزمة الغذاء العالمية و الإرتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد غذائية رئيسية ، و في سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130% ، 31 %، 74% ، و نلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما

[65] جمال خنشور،حمزةالعوادي،**نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**،مجلة الإستراتيجية و التنمية،العدد7،2014،ص 15

[66] عبد القادر رزيق المخادمي،**الأزمة الغذائية العالمية،تبعات العولمة الاقتصادية و التكامل الدولي**،دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،2009، ص 38

بين 2009-2016 حيث أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنتي 2015و 2016 و بالتالي يمكن ارجاع أسباب تنامي الواردات إلى :

- إرتفاع أسعار المواد الغذائية ، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح و السكر و الحليب .
- برنامج الإستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001 و الزيادات في أجور العمال و الموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات .
- سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة ، حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105.84 للدولار و إلى 117.48 مقابل الأورو ، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79.6 للدولار في 2014 و ذلك من أجل كبح ارتفاع فاتورة الوردات [67] .
- تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام للإستيراد .
- إلزام كافة وكلاء السيارات بالإستثمار محليا و سحب الرخصة في حالة عدم الإستجابة لهذا الشرط [68]

الجدول التالي يوضح تطور قيمة الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016

[67] **تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات** ، جريدة الخبر ، يوم 27 أفريل 2019

[68] سيارات : **تراجع الواردات بنسبة تفوق 67 %**، وكالة الأنباء الجزائرية ،يوم 25 أفريل 2019 ، www.aps.dz

جدول 2 : يبين تطور قيمة الصادرات و الواردات الجزائرية 2000-2016

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	الواردات	الصادرات الإجمالية
2000	21.06	0.59	-9.35	21.65
2001	18.53	0.56	-0.56	19.08
2002	18.11	0.60	-12.01	18.7
2003	23.94	0.47	-13.32	24.46
2004	31.55	0.67	-17.95	32.22
2005	45.59	0.74	-19.89	46.33
2006	53.61	1.13	-20.68	54.74
2007	59.61	0.98	-26.35	60.59
2008	77.19	1.40	-38.07	78.59
2009	44.41	0.77	-37.4	45.18
2010	56.12	0.97	-38.89	57.09
2011	71.66	1.23	-46.93	72.89
2012	70.58	1.15	-51.57	71.74
2013	63.33	1.10	-54.99	64.43
2014	58.36	1.63	-59.67	59.99
2015	33.08	1.48	-52.65	34.57
2016	27.92	1.39	-49.44	29.31

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الاربع : مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ، جوان 2015 ، مارس 2017 ، ص 15 ،

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا و ارتفاعا طوال فترة الدراسة حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيدا إيجابيا خلال سنة 2000 أين كان أسعالا البترول تقدر ب 28.5دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر ب 21006 مليار دولار، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث قدرت ب 0.59 مليار

دولار، كما أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار في 2001 ، و 18.7 مليار دولار خلال 2002 و هذا راجع للتذبذبات المسجلة في أسواق النفط و انخفاض أسعارها بعد أحداث 11 سبتمبر و إنطلاقا من سنة 2003 إلى غاية 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل ، في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها و هذا لأول مرة في تاريخ الجزائر ، كما عرفت الصادرات إنخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 و ذلك نتيجة إنخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل 62.35 دولار ، و عاودت الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد حيث وصلت الصادرات إلى 72.89 مليار دولار سنة 2010و 57.09 مليار دولار سنة 2011 حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر ب 80.35 دولار للبرميل و 112.92 دولار للبرميل على الترتيب ، حيث عرفت الصادرات الجزائرية خلال السنوات من 2013 إلى غاية 2016 انخفاضا حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى 29.31 مليار دولار سنة 2016 و ذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 27.92 مليار دولار، كما يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية ، إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع إستباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات و القدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي و ذلك من أجل مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم ، و من جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذ لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية و مريحة بقدر كافي و هذا التحدي يستوجب [69] :

- تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطنية .

4-4- : تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)

لقد عرفت هذه الفترة الممتدة من 200-2016 عدة تطورات أثر الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف قطاعات الاقتصاد و التي كان لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات الجزائري .

[69] دور الجاكس ، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** ، نشرية وزارة التجارة ، العدد السادس ، 2013 ، ص 18

1 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016 :

الجدول 3 : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري 2000-2016

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22031	9173	12858
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46001	20357	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	55028	9946
2014	62886	58580	4306
2015	34668	51702	-17034
2016	28883	46727	-17844

المصدر : http://www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول 3 أن الصادرات خلال سنة 2000 كانت مرتفعة حيث قدرت ب 22031 مليون دولار و السبب في ذلك هو ارتفاع أسعار المحروقات ، حيث سجل رصيد الميزان التجاري فائض بقيمة 12852 مليون دولار ، حيث أن وضعية الفائض في الميزان التجاري استمرت إلى غاية سنة 2008 بقيمة 39819 مليون دولار ، ثم بعد ذلك شهد انخفاضا كان سنة 2009 بقيمة 5900 مليون دولار و هذا راجع إلى الأزمة العالمية

سنة 2008 حيث انتقلت الجزائر عن طريق أسعار البترول في الأسواق العالمية ثم عاد للارتفاع سنة 2011 و حقق قيمة 26242 مليون دولار، ليتراجع رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016 بمقدار 17034- و 17844- مليون دولار على التوالي بالموازنة مع تراجع أسعار البترول .

2 : تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2016

الجدول 4 : تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2016 :

السنوات	ديون متوسطة و طويلة الأجل	ديون قصيرة الأجل	مجموع الديون	خدمة الدين
2000	25.088	0.173	25.261	4.5
2001	22.31	0.26	22.57	4.46
2002	22.54	0.102	22.64	4.15
2003	23.203	0.15	23.353	4.358
2004	21.41	0.41	21.821	5.658
2005	16.48	0.707	17.192	5.838
2006	5.062	0.55	5.612	2.67
2007	4.889	0.717	5.606	1.68
2008	4.282	1.303	5.585	1.218
2009	4.086	1.347	5.68	1.00
2010	3.279	1.778	5.56	6.67
2011	2.831	1.142	4.405	6.17
2012	2.108	1.205	3.376	/
2013	1.729	1.328	3.369	/
2014	1.389	1.975	3.735	/
2015	0.975	1.823	3.021	/
2016	1.733	1.986	3.849	/

SOURCE :Banque d'Algérie , l'évolution dette extérieure de l'lgerie , 2001

3- تحليل تطور المديونية الخارجية : خلال الفترة 2000- 2016-

نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية بدأت بالتحسن في الأوضاع الرمالية و تطور احتياغطي الصرف للدولة خلال فترة الانتعاش بعد سنة 2000 و ذلك بفضل تحسن أسعار البترول في السوق العالمية حيث سجلت معدلات المديونية الخارجية للجزائر تحسنا ملحوظا برغم العجز الذي سجله ميزان المدفوعات سنة 2001 دفعا إلى الإقراض مرة أخرى ليصل حجم المديونية سنة 2003 إلى 23.35 مليار دولار بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل باقي العملات و ظهور الأورو كعملة منافسة في الأسواق الدولية ، و في سنة 2006 كان مؤشر الديون الخارجية منخفض حيث وصل إلى 5.61 مليار دولار.

أما فيما يخص خدمة الديون فيتضح من خلال معطيات هذا الجدول أنه مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفض مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى 1.00 مليار دولار سنة 2010 و ذلك من خلال تسديد الجزائر للديون الخارجية و بالتالي ضلت المديونية الخارجية تتراوح بين 5.606 مليار دولار و سنة 2007 إلى 3.849 مليار دولار سنة 2016 و بالتالي المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بشكل محسوس مع تحسن أسعار البترول في الساحة الدولية ، و بالتالي تحسن في الظروف المالية و التطور الإحتياطي النقدي .

4- تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 2000-2016 :

حقق حساب رأس المال الجزائري رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة و هو ما يمكن ملاحظته من خلال استعراض الجدول التالي الذي يوضح رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 2000-

الجدول 5 : تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 2000-2016

السنوات	رصيد حساب رأس المال	الإستثمار المباشر (الصافي)	رؤوس الأموال الرسمية
2000	-1.36	0.42	-1.93
2001	-0.87	1.18	-1.99
2002	-0.71	0.97	-1.32
2003	-1.37	0.62	-1.38
2004	-1.87	0.62	-2.23
2005	-4.24	1.06	-3.05
2006	-11.22	1.76	-11.89
2007	-1.08	1.35	-0.77
2008	2.54	2.28	0.43
2009	3.45	2.54	1.3
2010	3.42	2.47	0.44
2011	2.38	2.04	-1.08
2012	-0.24	1.52	-0.62
2013	-0.72	1.88	-0.38
2014	3.55	1.53	0.52
2015	-0.25	-0.69	-0.46
2016	0.28	1.40	0.98

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الإحصائية الأربع : مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، مارس 2014 ، جوان 2017 ص 15

يتضح من خلال الجدول أن رصيد حساب رأس المال عرف رصيدا سلبيا خلال السنوات من 2000 إلى 2007 حيث عرفت هذه الفترة عجزا متذبذبا حيث كان أكبر عجز سجله الحساب عام 2006 برصيد قدر ب 11.22 مليار دولار ليسجل و لأول مرة سنة 2008 فائضا بقيمة 3.45 مليار دولار و هو أكبر فائض عرفه حساب رأس المال و استمر هذا الفائض إلى غاية نهاية 2011 ، ليعود و يسجل الحساب عجزا سنتي 2012

و 2013 بقيمتي 0.24 مليار دولار و 0.72 مليار دولار على التوالي ثم يعود ليسجل فائض سنة 2014 يقدر ب 3.55 مليار دولار ثم سجل عجزا سنتي 2015 و 2016 على التوالي بقيمة 0.25 و 0.28 مليار دولار.

4 : تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016 :

الجدول 6 : تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016 :

السنوات	رصيد العمليات الجارية	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
2000	8.39	-1.36	7.57
2001	7.06	-0.87	6.19
2002	4.37	-0.71	3.65
2003	8.84	-11.37	7.47
2004	11.12	-1.87	9.25
2005	21.18	-4.24	16.94
2006	28.95	-11.22	17.73
2007	30.59	-1.08	29.55
2008	34.45	2.54	36.99
2009	0.40	3.45	3.86
2010	12.15	3.42	15.58
2011	17.77	2.38	20.14
2012	12.30	-1.24	12.06
2013	0.83	-0.70	0.13
2014	-9.28	3.40	-5.88
2015	-27.29	-0.25	-27.54
2016	-26.22	0.19	-26.03

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الأربع : مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ، جوان 2015 ،

5- تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016 :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري سجل فائضا مستمرا منذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2008 ، بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية و ذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية و ذلك نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مما انعكس على الميزان التجاري ، كما أن برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 ، تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية و الفلاحية ، و يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط لإدماجه في الاقتصاد العالمي و من نتائج البرنامج [70] :

- إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار ، أي ما يعادل 3700 مليار دينار منها حوالي 92 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق الحكومي .
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 %طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003 .
- تراجع في نسبة البطالة من 29%إلى 24% ، و بعد هذه التجربة كانت التوازنات الاقتصادية

و احتياطات صرف % الكلية قد استرجعت ، و حققت الجزائر سنة 2003 نسبة نمو قدرها 6.8 قدرها 32.9 مليار دولار ، و بالمقابل فالديون الخارجية الجزائرية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار ، كما نقصت الديون العمومية الداخلية للدولة إلى 911 مليار دينار سنة 2003 . كما نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات قد حقق فائضا من سنة 2004 إلى سنة 2008 ، حيث سجل أكبر قيمة له و بلغت 29.55 مليار دولار و هذا يعبر عن وضع إيجابي في حين سجل فائضا مستمرا خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات و ذلك نتيجة إرتفاع سعر برميل النفط ،

كما أن الواردات سجلت عجزا مستمرا متزايدا ، كما أنه سجل عجز في ميزان حساب رأس المال خلال 2004-2007 بسبب تفاقم المديونية الخارجية ، بينما سجل فائضا طفيفا خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 20.54 مليار دولار و 3.45 مليار دولار على التوالي و ذاك بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) ليعود رصيد ميزان المدفوعات إلى الإرتفاع التدريجي بداية من سنة 2010 حيث قدر بقيمة 15.58 مليار دولار ، و هنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد

[70] كريم زرمان ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي**،2001-2010- أبحاث اقتصادية و ادارية ،العدد 7 جوان 2010 ، ص 204-210

ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0.13 مليار دولار و تليه سنة 2014 و 2015 و 2016 على التوالي حيث سجل فيها ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 5.88- مليار دولار و 27.54- مليار دولار و 26.03- مليار دولار و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول و ارتفاع قيمة الواردات .

خلاصة الفصل :

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة 2000-2016 بحيث أن ميزان المدفوعات عاد إلى التوازن ليحقق نتائج جيدة على مستوى الميزان التجاري و رأس المال و ملائمة مؤشرات المديونية الخارجية و ذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة و التي بدورها مست كل قطاعات الاقتصاد الجزائري ، بحيث كان لها أثر واضح على ميزان المدفوعات الجزائري و ذلك من خلال الاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية و هو ما ساهم في توازن ميزان المدفوعات .

الدكتور .طالبي ميسوم

من مواليد بلدية قصر البخاري (ولاية المدية)، في 1965/03/02

دكتوراه علوم في العلوم الاقتصاية، تخصص: تخطيط اقتصادي

أستاذ محاضر – أ – بجامعة الجلفة – الجزائر -

الصورة الشخصية

غير ضرورية

محتوى المطبوعة:

هذه المطبوعة هي مجموعة محاضرات خاصة بمقياس السياسات الاقتصادية ، وهي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، شعبة اقتصاد كمي ، تخصص اقتصاد كمي ،وهذا من أجل معرفة وفهم لبعض المصطلحات التي تخص السياسة الاقتصادية وضرورة التفريق بين السياسة الظرفية والهيكلية ومعرفة المدة الزمنية لكل منهما وعمل كل سياسة في اطارها الزمي من خلال الأدوات والاهداف .

إن إعداد هذه المطبوعة جاء لتحقيق جملة من الأهداف ونوجزها فيما يلي:

1. تدعيم مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، وهذا من أجل تغطية العجز في هذا المجال.
2. تعريف الطالب بالسياسات الاقتصادية .
3. معرفة الطالب من معرفة ماهية السياسة الظرفية politique conjecturel ومعرفة مداها الزمني وتحديد ادواتها وأهدافها .
4. معرفة السياسة الهيكلية (politique structurel) ومعرفة مداها الزمني وتحديد ادواتها وأهدافها.
5. التعرض لتطبيقات العملية للمربع السحري لكالدور (Nicola Kaldor).